



الدور السياسي للأزهر في مصر ٢٠١١-٢٠١٩

م. د. ليث احمد علي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية



The political role of Al-Azhar in Egypt 2011-2019

Instr. Laith Ahmed Ali (Ph.D.)

Mustansiriyah Center for Arab and International Studies



المستخلص

ساهم الازهر بفاعلية في الحياة السياسية في مصر منذ ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٩ فكانت له فلسفته ومواقفه التي تنسجم مع خصوصيته الدينية والروحية كونه معلماً بارزاً على صعيد مصر والعالم الإسلامي. هذه الفلسفة ارتبطت بفهمه العميق لطبيعة دوره والمهام الملقاة على عاتقه في تلك المرحلة الصعبة التي مرت بها مصر بما حملته من أحداث جسام وتغييرات عنيفة كان لها وقعها المؤثر على المجتمع. مما استلزم من الازهر ان يكون متصدياً في الخطوط الامامية لكل هذه التحديات متسلحاً بمنهجيته المستمدة من القران الكريم والسنة النبوية المطهرة للاخذ بيد الجميع الى بر الامان. ولم تجانبه الشجاعة ولا الاقدام في الوقوف بوجه كل ما هو خاطى وما راه متقاطعاً مع قيم الدين الإسلامي الحنيف معتزلاً باستقلاليته ومكانته المرموقة بالرغم من محاولات السلطات المتعاقبة فرض هيمنتها عليه. ولدوره الارشادي والدعوي والتربوي فقد تقاطع مع قوى التطرف والإرهاب والتكفير بما حملته من منهج تعارض مع جوهر ما دعا اليه الإسلام من رحمة واخاء وإنسانية.

الكلمات المفتاحية: الازهر, الحياة السياسية, مصر

Abstract

Al-Azhar actively participated in the political life in Egypt since the revolution of January 25, 2011 until the year 2019. This philosophy was linked to his deep understanding of the nature of his role and the tasks entrusted to him in that difficult stage that Egypt went through, with the huge events and violent changes that had an impact on society. This necessitated Al-Azhar to be on the front lines of all these challenges, armed with its methodology derived from the Glorious Qur'an and the purified Sunnah of the Prophet, to take everyone's hand to safety. Neither the courage nor the boldness to stand in the face of everything that is wrong and what he saw intersects with the values of the true Islamic religion, cherishing his independence and his prestige despite the attempts of successive authorities to impose their hegemony on him. And for his guiding, advocacy and educational role, he intersected with the forces of extremism, terrorism and expiation, with the approach they carried that contradicted the essence of what Islam called for of mercy, brotherhood and humanity.

Keywords: AL-Azhar, Political Life and Egypt

المقدمة:

يعد الأزهر^(١) من أقدم المؤسسات الدينية الإسلامية ليس على صعيد مصر فقط بل على صعيد العالم الإسلامي اجمع، فهو على مدار القرون يمارس دوراً ثنائياً الأول الجامع بوظيفته التقليدية في المجتمع والثاني التعليم حيث يتخرج منه آلاف الطلبة كل عام.

وقد مثلت ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ منعطفاً مهماً في التأريخ المصري الحديث والمعاصر بما حملته من عواقب وتداعيات على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن هنا كان من اللازم دراسة مؤسسة الأزهر بتأريخها العريق من حيث علاقته بالثورة وطبيعة مواقفه منها والتي تباينت على حسب تطور الأحداث لإثبات أهميته كفاعل مؤثر ومتأثر بما كان يجري حوله.

تألف البحث الى ثلاثة محاور، تناول المحور الأول (الأزهر في عهد الرئيس محمد حسني مبارك ١٩٨١ - ٢٠١١) وطبيعة العلاقة بين الطرفين والمحددات التي تحكمت بأطر هذه العلاقة، فيما تناول المحور الثاني (علاقة الأزهر بالدولة منذ ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١) ومحطات هذه العلاقة منذ قيام الثورة وما أطلقه من بيانات وتصريحات بشأنها مروراً بمرحلة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثم الرئيس مرسي والسياسي واستعرض المحور الثالث (موقف الأزهر من التطرف والإرهاب) من خلال رؤية دينية شرعية تحليلية لهذا الموضوع الحيوي والهام الذي اصبح يشغل العالم اجمع.

الكلمات المفتاحية: الأزهر، السياسة، مصر، الرئيس مبارك، الرئيس مرسي، الرئيس السيسي.

المحور الأول: الأزهر في عهد الرئيس محمد حسني مبارك ١٩٨١-٢٠١١

تبنى الرئيس محمد حسني مبارك (٢٠١١-١٩٨١)^(٢) استراتيجية محورية لمعالجة التطرف الإسلامي كنتيجة لعواقب سياسات مرحلة الرئيس السادات^(٣). إذ استغل الجهاز الديني الرسمي الأزهر وحتى الكنيسة لسحب الشرعية من الجماعات الإسلامية، وسمح

بأسلمة الدولة نفسها اعتماداً على تصور محدد لدور الدين في الفضاء السياسي، وهذا التحول قد جرى في الثمانينات من القرن الماضي عندما اعتمدت الحكومة بشكل متزايد على العلماء لإنشاء مصداقيتها الإسلامية الخاصة ضد الإسلاميين، هذه الميول اعتمدت بعمق على قاعدة ممارسات السادات وإضافته للمادة الثانية في الدستور المصري التي ضمنت للعلماء دوراً أكبر كأوصياء للدفاع عن الإسلام والشريعة، وبالتالي فإن علماء الأزهر انخرطوا ليس فقط في الشؤون الدينية اجتماعياً وسياسياً لكن كذلك قدموا انفسهم بصفتهم ممثلي الموجة الدينية الأصلية في الدولة والمجتمع، هذه الاستراتيجية التي تبنتها الدولة تم انتقادها لتسييسها الدين، ومن ثم احتكار الدين نفسه من خلال فرض مفهوم الدين الأصلي واحتكار تطبيقاته، المفهوم الذي خلق المزيد من التصدعات، وتسييس الدين على المدى الطويل أدى الى ما يمكن وصفه بعملية تأميم التي حظرت الفاعلين الدينيين الآخرين من تسييس الدين واحتكار توجيهاته وإعادة توجيهها لمصلحتهم، واحدى حقائق هكذا استراتيجية تمثلت بسعي علماء الأزهر لتشريع امتياز لهم على القوى الدينية الأخرى وبشكل أساسي جماعة الإخوان المسلمين التي لم يعدوها فقط منافسة لهم بل مصدراً للبدع، وعدوا الإسلاميين تحدياً لسلطة المؤسسة الدينية حينما افتقر الإسلاميون الى الخبرة الأكاديمية والاحترافية لأداء هكذا دور^(٤).

أصدر الرئيس مبارك القرار المرقم (١٢٩) في ١٧ آذار ١٩٨٢ بتعيين الشيخ جاد الحق علي جاد الحق^(٥) شيخاً للأزهر الشريف^(٦)، كما أصدر القرار المرقم (٤٢٩) في ٣١ آب ١٩٨٢ بتكليف احمد فؤاد محيي الدين رئيس الوزراء بمهام الوزير المختص بشؤون الأزهر^(٧). ولا بد من الإشارة الى ان السلطة الدينية لعلماء الأزهر قد تم الحصول عليها بعد مدة طويلة من التراكم المعرفي التي افتقر إليها الإسلاميين، وقد أدى ذلك الى نزاعات طويلة واختلافات بين علمائه انفسهم من جهة وبين الإسلاميين من جهة أخرى وقد حدث ذلك حينما نظر الإسلاميين لعلمائه كتابعين للسلطة السياسية في موقعهم الرسمي على خلاف دورهم التقليدي الذي شهده المجتمع تاريخياً حسب رأيهم هذا من جانب ومن جانب آخر فإن علماءه وجهوا اتهامات ملموسة للإسلاميين للدور الأصلي

الذي اكتسبه الأزهر على مر القرون، على الرغم من أن الرئيس مبارك اعترف للأزهر بدوره المركزي في صراعه مع الإسلاميين إلا أنه كان متشككاً وحذراً من تقوية نفوذ علمائه^(٨) ولذلك فإنه أصدر القانون المرقم (١١) في ١٥ آذار ١٩٨٩ بتعديل بعض أحكام القانون المرقم ١٠٣ لعام ١٩٦١ بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها الذي حولها تعيين أعضاء جدد في مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون^(٩).

وصف الشيخ جاد الحق علي جاد الحق أولئك الذين يمارسون العنف بانهم ليسوا إسلاميين ولا يمثلون الإسلام، انهم مجرمون ويجب ان يعاقبوا، وان كل فرد يتحدى النظام العام وسلطة الدولة وقوتها يجب أن يعاقب، وهكذا فرد ليس إسلامياً على الاطلاق، وان أولئك الذين يلحقون الأذى في الأرض هم أعداء لله ونبيه، وهنا من الأمن القول ان الأزهر عبر تاريخه كانت لديه ثلاثة مصالح مركزية، الأول المحافظة على استقلال مؤسسته، والثاني ان يحفظ مكانته المحترمة في المجتمع المصري من خلال المحافظة على دوره غير الرسمي في التفسير البارز للنصوص والتراث الإسلامي، والثالث حراسة وتعزيز انتشار قيم الإسلام الصحيحة، ولمساندة جهود الحكومة لمحاربة الإسلاميين المتطرفين فان الأزهر تقدم في أهدافه الأساسية الثلاثة المار ذكرها، ف فيما يتعلق بالهدف الأول فان الأزهر لسنوات كان في صراع مباشر مع رغبة الحكومة للسيطرة على المؤسسات الدينية والذي انتج صراعاً بين الطرفين، ومع انتشار العنف خلال أوائل التسعينات فان الحكومة أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الأزهر في مقارعة أيديولوجيات الإسلاميين المتطرفة وذلك أعطاه تأثير إيجابي أكثر في مواجهة الحكومة مما تمتع به لسنوات، واستقلاله تم تعزيزه بشكل اكبر خلال هذه المدة بسبب ان الحكومة لم تعد تستطيع التدخل في شؤونه من دون ان تؤثر سلباً وبشكل مهم على جهوده في مواجهة ادعاءات الجماعات الإسلامية المسلحة، وبحلول عام ١٩٩٢ اصبح قادراً على اتخاذ موقف من المواضيع الاجتماعية والسياسية التي كان من الواضح تماماً انه يتقاطع مع الحكومة بصدد نتيجة لهذا التأثير الإيجابي الجديد، وبصدد الهدف الثاني فإنه

تعرض للتهديد مع صعود الإسلاميين المسلحين، وكما بيننا سابقاً فان الجماعات الإسلامية المسلحة أبدت رفضها للدور التقليدي لعلمائه في تفسير النصوص الدينية، وللمحافظة على موقفه فانه تحرك لنقض الأرضية الدينية لهذه الجماعات مستفيداً من جهود الحكومة في إجهاضهم، علاوةً على ازدياد انتقاد الأزهر لسياسات الحكومة خدم المحافظة على وضعه المحترم في المجتمع والذي كان علامة مهمة للرأي العام المصري على ان الأزهر ليس ببيدقاً بيد الحكومة كما ادعى الإسلاميين الراديكاليين، صعود الجماعات الإسلامية المسلحة هدّد كذلك بشكل غير مباشر جهود الأزهر في تحقيق هدفه الثالث وكما رأينا فان الحكومة المصرية أُجبرت على منحه استقلال متزايد والذي قد يوفر استجابة فقهية معقولة في الصراع مع هذه الجماعات (١٠).

شهدت المدة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٦ ازدياد معارضة الأزهر لسياسة الحكومة في عدد من المواضيع الحساسة، مثل الرقابة على الأفلام والسكان والتطبيع مع الكيان الصهيوني^(١١)، وما يؤكد ازدياد مكانته ما صرح به الرئيس مبارك خلال افتتاح الدورة الخامسة والعشرين لمعرض القاهرة الدوري للكتاب ان الأزهر هو مثال حي على المحافظة على أركان الإسلام وليس بمقدور الدولة دعوته للتوقف عن التدخل في حماية قيمه وانه يمثل اعلى سلطة دينية في البلاد^(١٢)، فكانت له مواقفه منها فتوى بعض علمائه ضد الكاتب فرج فوده الذي اتهم بالتجديف في الإسلام بعد مناقشة حامية مع علماء الأزهر في معرض القاهرة الدولي للكتاب فقام المتطرفين الإسلاميين باغتياله وخلال محاكمة القتلة ادلى الشيخ محمد الغزالي عضو مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بشهادة اكدّ فيها ان من واجب الحكومة إيقاع حد المرتد فان لم تفعل ذلك فان على عامة المسلمين فعله، كما مارست جبهة علماء الأزهر^(١٣) ضغطاً على الحكومة لمنع فيلم المخرج يوسف شاهين المهاجر وكتاب للأستاذ في جامعة القاهرة نصر أبو زيد الذي اتهم بالتجديف في كتاباته على القرآن الكريم^(١٤)، ولم يقتصر الأمر على الجبهة بل ان الأزهر رفع دعوى أمام القضاء ضد المخرج يوسف شاهين متهماً إياه بالإساءة الى النبي يوسف (عليه السلام) من خلال فلمه المهاجر مؤكداً انه قدم للأزهر

سيناريو يوسف الصديق قبل ذلك والذي طلب منه وقتها ان ينأى عن الأنبياء ويقوم بحذف كل ما عدّه مساساً بهم إضافة الى الألفاظ غير اللائقة أخلاقياً وانه عند مقارنة سيناريو الفلمين اتضح انهما متطابقان مما أدى الى معارضته وبيّن انه ليس معادياً للفن ما دام لا يتعارض مع القيم الإسلامية^(١٥).

بعث دوره الرقابي بشكل أكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق برسالة الى مجلس الدولة في تموز ١٩٩٣ حول تحديد من هي المؤسسة المسؤولة قانونياً عن التعامل مع المصنفات السمعية والبصرية التي تتعامل مع الإسلام^(١٦)، فبيّن المجلس ان الأزهر هو المؤسسة الى كلفها المشرع الوضعي بحماية الشريعة والتراث وان شيخه هو صاحب الكلمة الفصل في ما يتعلق بالشؤون الإسلامية وان حماية النظام العام والآداب من منظور إسلامي هي سلطة تقديرية منحت للأزهر والمؤسسات التابعة له حسب قانونه وبالتالي فان إبداء رأيه بواسطة هيئاته يكون الزامياً للجهات التي قامت بإصدار هذا القرار^(١٧)، و"الأزهر الشريف هو الحكم النهائي في تقييم العامل الإسلامي الذي رأيه هو ملزم لوزارة الثقافة فيما يتعلق بمنح او رفض رخصة للمنتجات الصوتية والبصرية"^(١٨) وقد وصف عاصم الدسوقي احد أساتذة الجامعات المصرية هذه الفتوى قائلاً "هذه الفتوى أشرت مرحلة جديدة في العلاقة بين الأزهر والدولة. الدولة استخدمت الأزهر منذ ١٨٩٥ ... الفتوى، مع ذلك غيرت المسار لهذه العلاقة، انه الأزهر الآن الذي يستخدم الدولة عبر مجلس الدولة الخاص"^(١٩). وبذلك كشف الشيخ جاد الحق عن موقف ذا طبيعة استقلالية في مواجهة السلطات الحكومية فضلاً عن شروعه في انتقاد السياسات الإسرائيلية ومعارضته للتطبيع معها ورفض إلغاء المقاطعة العربية (لإسرائيل) ما دامت تواصل احتلال الأراضي العربية^(٢٠).

وأوضح في لقاء صحفي "أخل اليهود بالتزاماتهم، ولم يفوا أبداً بتعهداتهم... إسرائيل هي خطر على الأمة العربية وعلى الأمة الإسلامية ... هؤلاء اليهود ليسوا بشراً"، وافتي بحضر زيارة (إسرائيل) من قبل المسلمين ما دامت القدس والمسجد الأقصى تحت الاحتلال، وابدى رفضه حضور حفل الاستقبال الذي تم تنظيمه عند زيارة عازر وايزمان

رئيس (إسرائيل) لمصر وابدى ممانعته لحصولها على مياه نهر النيل عن طريق ترعة السلام^(٢١). ومثال مهم آخر على ازدياد نقد الأزهر لسياسة الحكومة هو معارضته للمؤتمر الدولي للأمم المتحدة للسكان والتنمية (ICPD) الذي كان من المقرر عقده في القاهرة للمدة ٥-١٣ أيلول ١٩٩٤ لمدة أسبوع واحد والذي اجتنب المسؤولين الحكوميين وخبراء التنمية من كل أمة من أمم العالم تقريباً والذي كان سيساهم في بناء دورها كقائد في العالم النامي، إلا أن الأزهر ابدى معارضته له في كل خطوة على الطريق وركز بشكل أساسي على العلاقات غير الشرعية قبل الزواج وحق الإجهاض، وادان مجمع البحوث الإسلامية التابع له كل ما يتعلق بحقوق مثليي الجنس والدفاع عن العلاقات قبل الزواج وتأكيد حق المرأة في الإجهاض، وبينما كان التركيز على جهود حكومة الرئيس مبارك في إقامة المؤتمر إلا ان معظم تغطية الصحافة العالمية ركزت على الصراع بين الأزهر والحكومة المصرية وهو الأمر الذي لم يكن الرئيس مبارك يأمل في حصوله^(٢٢) وهو ما اضطره الى الإعلان ان بلاده لم توافق على حل مشكلة السكان بما يتعارض مع الشريعة الإسلامية مضيفاً ليس من المستبعد ان تطرح في المؤتمر آراء غير مقبولة بالنسبة لنا "ولا يمكن ان يتصور احد أننا سوف نقر هذه الأفكار او نأخذ بهذه الآراء بل إننا على أتم الاستعداد لكي نرد على كل من يخالف ديننا او يمس أخلاقياتنا ومبادئنا" وأردف قائلاً "ان هذا المؤتمر هو أساساً، للحوار حول انجح السبل لتجنب خطر الانفجار السكاني وللربط بين حجم السكان وبين أهداف التنمية وبين نمو البشر وتنمية الموارد الطبيعية"^(٢٣).

لم يقتصر دور الأزهر على الدفاع عن قيم الإسلام ومبادئه فقط إذ أكد الشيخ جاد الحق خلال لقاء جمعه مع جعفر شهيدي رئيس قسم اللغة العربية في جامعة طهران "ان كافة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها مطالبون بنبذ الخلافات فيما بينهم حتى تتوحد آراؤهم فينتج عن ذلك توحيد سلوكهم إزاء كافة القضايا المطروحة على الساحة العالمية" وطالب المسلمين "بان يمتنعوا فوراً ونهائياً عن تصدير المذاهب التي يعتنقونها الى

الآخرين تحت أي مسمى او لتحقيق أي هدف" وذلك لان "عدم تصدير المذاهب ونقلها للآخرين كفيل بأن يجعل للأمة الإسلامية موقفاً واحداً وثابتاً أمام الآخرين" (٢٤).

ابدى اعتراضه على قرار وزير التعليم بحضر ارتداء الحجاب في المدارس الابتدائية والزام الطالبات بالحصول على موافقة أولياء أمورهن في المراحل الإعدادية والثانوية، كما أصدرت لجنة الفتوى في الأزهر فتوى أكدت فيها تعارضه مع الشريعة الإسلامية كما رفض قرار وزير الصحة بمنع ختان الإناث مؤكداً انه من الشعائر الإسلامية ورفض وصف علماء الأزهر بانهم تابعون للسلطة مبيناً ان علماءه يصدحون بصوت الحق والعدل في كل الظروف الصعبة وان سيرة علمائه دليل على صحة ذلك كما انتقد اتهام الأزهر وعلمائه بانهم لم يؤدوا واجبهم في التصدي للإرهاب والتطرف وطالب علمائه بإجراء حوارات مع الشبان المتطرفين الذين يفهمون الإسلام بشكل غير صحيح (٢٥).

ولم يقدر لهذه المسيرة الثرة للشيخ جاد الحق ان تستمر إذ توفي في ١٥ آذار ١٩٩٦ وقد نعاه الرئيس مبارك بالقول "لقد فقدت مصر والأمة الإسلامية عالماً جليلاً من علماء الأزهر الشريف ألا وهو فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر الشريف الذي حمل الأمانة وادى الرسالة معتصماً بدين الله ما تهاون يوماً في حق من حقوق الله أو واجب فرضته عليه مسؤوليته حيال جموع المسلمين فحافظ على مرجعية وقدسية الأزهر الشريف يبقى منبراً بصحيح الدين وكان دائماً في مقدمة علماء الأزهر الذين يحملون راياته خفاقة ويوضحون جوهر الدين الحنيف في السماحة والحرية والعدل والهداية والتنوير" (٢٦).

اجبر الرئيس مبارك على اتخاذ قرار بالغ الأهمية الذي سيكون له تأثير على العلاقات بين الأزهر والحكومة لسنوات قادمة، فأيام الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر قد انقضت بعد توليه رئاسة مشيخة الأزهر لأربعة عشر عاماً، وبموجب القانون المرقم ١٠٣ لعام ١٩٦١ (٢٧) الذي نظم شؤون الأزهر، وبموجبه تركت لمبارك مسؤولية تعيين شيخ جديد للأزهر لاستبدال الشيخ جاد الحق المحافظ، وبعد اثنتي عشر يوماً عين الشيخ محمد

سيد طنطاوي^(٢٨) المؤيد للحكومة^(٢٩)، وذلك بموجب القرار المرقم (١١٢) في ٢٧ آذار ١٩٩٦^(٣٠).

واشار الباحث احمد أمين في هذا الصدد الى انه بالرغم من الصراعات الداخلية والنزاعات بين علماء الأزهر، ومعارضتهم لأعمال الحكومة من وقت لآخر، لا سيما دور جبهة علماء الأزهر، فإن الحكومة احتكرت تعيين شيخ الأزهر ورئيس جامعته وان ذلك الأمر كان واضحاً جداً حينما تم تعيين الشيخ محمد سيد طنطاوي شيخاً للأزهر بالرغم من انه غالباً كان في حالة تناقض مع جبهة علماء الأزهر وفي مسائل من قبيل مشروعية فوائد البنوك الذي كان نموذجاً واضحاً لهكذا تناقضات وصراعات بينه وبين علماء الآخرين^(٣١).

كذلك فان الشيخ طنطاوي الذي كان مفتياً سابقاً لمصر كان يختلف عن الشيخ جاد الحق في عدد من المواضيع ومن بينها ختان الإناث، إذ جادل بان هذه الممارسة هي مجرد عادة مؤلمة وانها لا تتطابق مع الإسلام^(٣٢) وأيد منعه مصرحاً "ليس هناك أي حديث نبوي صريح يؤيد الختان وإنما آثار ضعيفة له" في حين عده الشيخ نصر فريد واصل مفتي الديار المصرية بانه ليس فريضة دينية ولهذا من الجائز العمل به او تركه^(٣٣) وشدد الشيخ طنطاوي على معارضته لهذه العادة وانها "مسألة طبية وليست مسألة شرعية. انا ما زلت أقول ان الكلمة الفاصلة فيه تتعلق بالأطباء المتخصصين. إذا قالوا ان عادة الختان بالنسبة للإناث لا فائدة منها نقول لهم سمعاً وطاعة. وإذا قالوا فيها فائدة نقول لهم سمعاً وطاعة... ان جميع الأحاديث التي وردت في ختان الإناث أحاديث ضعيفة ومعلولة ومخدوشة ولا يعتد بها أمام كلام الأطباء"^(٣٤).

لقد ادى تعيين الرئيس مبارك للشيخ طنطاوي شيخاً جديداً للأزهر الى زيادة الصراع على عدد من المستويات، الأول ان تعيينه خلق خلافاً داخل الأزهر، وبالرغم من انه لقي دعماً من العلماء التجديديين، فان العلماء المحافظين انتقدوا هذا التعيين بشدة، الذي رأوه كمحاولة من الحكومة للتأكيد مجدداً على هيمنتها على الأزهر، وقد اتخذ الشيخ طنطاوي عملاً تأديبياً ضد العلماء المحافظين الذين تحدوا تعيينه وقيادته، فالشيخ

محمد البري رئيس جبهة علماء الأزهر والشيخ يحيى إسماعيل حلبوش الأمين العام للجبهة قد اجبروا على الاستقالة من مناصبهم في نيسان ١٩٩٨ بعد ان انتقدوا لقاءه مع رئيس طائفة اليهود الربانيين في إسرائيل، وبحلول حزيران من نفس العام تمكن بشكل كامل من تفكيك مجلس إدارة الجبهة بعد انتقادها لإصلاحاته في برنامج التعليم الثانوي الأزهرى، وجرى تعيين الشيخ فوزي الزفزاف احد مسانديه المخلصين رئيساً للجبهة، الذي عزز التحرك نحو نزع التسييس عنها عبر تحويلها الى جمعية خيرية^(٣٥) ان تعيين الشيخ طنطاوي قد أدى كذلك الى ازدياد التوتر بين الإسلاميين المتطرفين والحكومة، اذا ما فهمنا ان الإسلاميين المتطرفين هم اكثر من مجرد نتاج الضائقة الاقتصادية، الضغط الاجتماعي، والفشل في سياسة الحكومة، ومن ثم يجب ان نأخذ بجدية تظلمهم الأساسي من تلاعب الحكومة في الدين وإفسادها له لمنفعتها الخاصة، تعيين الشيخ طنطاوي والصراع المستمر ضمن الأزهر اشر فقط إضافة الى خيبة الأمل الموجودة لدى الإسلاميين المتطرفين وعزز ادعاءاتهم، علاوة على ان تعيينه قد تم النظر اليه على انه إشارة الى تعزيز قوة الدولة المصرية، فقدره الرئيس مبارك على تعيين شخصية تجديدية ومؤيدة للحكومة على رأس اكثر مؤسسة دراسات إسلامية نفوذاً كان في الحقيقة اختباراً لدرجة السيطرة التي حصلت عليها الدولة المصرية على الأزهر في القرن الماضي، مع ذلك، وكما دلت خبرة العقود العدة الماضية توضح ان هذه السياسة ستكون اخيراً هزيمة ذاتية بالرغم من أي منافع في المدى القصير قد تحصل عليها الحكومة، بل يمكن القول انها إشارة على يأس الحكومة المتزايد فالرئيس مبارك كان يعي جيداً التأثير طويل المدى الذي ستركه تعيين الشيخ طنطاوي على علاقات الدولة بالمجتمع في مصر، وايضاً فان تعيينه كان بمثابة إشارة الى ان الحكومة المصرية سعت بياس للبحث عن طرف لدعم سيطرتها على المجتمع وانها ترحب بتبني سياسات قصيرة المدى التي قد تؤدي في النهاية الى تقويض حكمها^(٣٦).

دعم الشيخ طنطاوي مشروع قانون تقدم به محمود زقزوق وزير الأوقاف بحصر إلقاء الخطب والدروس الدينية في المساجد على رجال دين تم تعيينهم من الوزارة فقط وكان

الهدف من ذلك هو منع رجال الدين المتشددين المؤيدين لجماعة الاخوان المسلمين من إلقاء خطبهم في المساجد بعد ان استتجت السلطات الى انهم حظوا بدعم بعض علماء الأزهر المحافظين ولذلك شعرت التيارات المتطرفة بالخطر في ظل جهود الشيخ طنطاوي الى رفض سياسة معتدلة ضمن جهود التصدي للتشدد^(٣٧) بل وصل الأمر الى حد اتخاذ الشيخ طنطاوي بتقليص المقررات الدينية في مدارسه الثانوية لا تزيد فيه مرحلة الدراسة الثانوية عن ثلاثة سنوات كما هو حال المدارس الثانوية الأخرى والذي أدى الى انقسامات واسعة بين صفوف علماءه حتى ان المتشددين اتهموه بالعلمنة^(٣٨)

ولم يقتصر الأمر على ذلك اذ ساند مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في انتخابات مجلس الشعب في عام ٢٠٠٥ وادلى بتصريحات مناهضة للمعارضين للحزب، واثناء مشاركته في مؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية التقى شمعون بيريز الرئيس الإسرائيلي وقام بمصافحته وذلك في عام ٢٠٠٨، وساند الرئيس مبارك في قضية التوريث وهذه المواقف أدت بالتالي الى اضعاف هذه المؤسسة الإسلامية العريقة^(٣٩) وفي المقابل فان الرئيس مبارك اعطى شيخه صلاحيات أوسع منها إدارة الأوقاف الخيرية الموقوفة على الأزهر وتصبح له كافة الصلاحيات والاختصاصات المقررة قانوناً لوزير الأوقاف وهيئة الأوقاف^(٤٠).

وما ان توفي الشيخ طنطاوي في ١٠ آذار ٢٠١٠ في الرياض نتيجة نوبة قلبية المت به في مطار الملك خالد الدولي^(٤١) حتى أصدر الرئيس مبارك القرار المرقم (٦٢) في ١٩ آذار ٢٠١٠ الذي نص على تعيين الشيخ أحمد الطيب شيخاً للأزهر^(٤٢) الذي كان عضواً في لجنة السياسات للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم التي كان يرأسها نجل الرئيس جمال وما ان تم تعيينه حتى قام على الفور بالاستقالة من اللجنة والانسحاب من الحزب الا ان ارتباطاته القوية مع الحكم الحزب الحاكم لم يكن بالإمكان تجاهلها^(٤٣).

وهناك من يرى ان عضويته في اللجنة كانت استشارية للصفة التي كان يحملها وليست شخصية^(٤٤) وما ان تولى منصبه حتى اظهر ميلاً نحو مواصلة مواقف الشيخ طنطاوي فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية لكن طريقته الهادئة والتوافقية جعلته يكسب احترام حتى معارضيه فشرع في إصلاح المناهج التعليمية وفي مجال الإدارة وهو المجال الذي اقر له فيه حتى منتقوه بانة كان صادقاً في جهوده^(٤٥) وادان بشدة التفجير الضخم الذي حدث أمام احدى اكبر الكنائس في الإسكندرية في ١ كانون الثاني ٢٠١١ والذي تسبب في عدد من الوفيات والجرحى والذي قامت به مجموعة إرهابية حسب المصادر الرسمية^(٤٦).

المحور الثاني : علاقة الأزهر بالدولة منذ ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١

في مساء ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ تظاهر ما زعم انه عشرة آلاف محتج نتيجة حملة احتجاجية قام بها ثلاثة الاف ناشط على مواقع التواصل الاجتماعي بعد تلقيهم تدريباً أمريكياً في ميدان التحرير في القاهرة وسيطروا على الشوارع مؤكداً انهم لن يعودوا، كما سيطر المتظاهرون على كل مراكز المدن في مصر وقد قامت قوات جهاز الأمن المركزي باستخدام قنابل الغاز والذخيرة الحية ضدهم^(٤٧)، وقد انخرط بعض علماء الأزهر والعديد من طلبته في هذه المظاهرات، في حين اتسم موقف الشيخ احمد الطيب بالحذر وهو وان لم يؤيد المظاهرات إلا انه لم يكن مؤيداً للنظام كما فعل مسؤولون آخرون وعارض قمعهم بالقوة^(٤٨)، داعماً حرية التعبير عن الرأي وسلمية المظاهرات وثقته فيما سماه القيادة الرشيدة الحكيمة للرئيس مبارك وقياداته الأمنية، وفي يوم (جمعة الغضب) الذي شهد مظاهرات حاشدة في ٢٨ كانون الثاني ٢٠١١ وجّهت صحيفة (صوت الأزهر) الناطق الرسمي باسمه الى اللواء حبيب العدلي^(٤٩) وزير الداخلية تهنة بمناسبة عيد الشرطة مع صورة كبيرة له^(٥٠). فضلاً عن دعوة الشيخ احمد الطيب للهدوء ودعا المتظاهرين الى إيقاف الاضطرابات، وفي تصريح آخر قال الشيخ سعيد أمير رئيس لجنة الفتوى في الأزهر ان الاحتجاجات ليست مقبولة دينياً

كطرق للتغيير وجادل بانها حرام، وكان الشيخ احمد الطيب يرى ان مؤسسته يجب ان تكون محايدة بين كلا الطرفين وعندما سُئل عن موقفه من المحتجين أجاب ان الأزهر ساند مطالب الشباب منذ اليوم الأول للمظاهرات، إلا انه حافظ على مسافة من كلا الطرفين خوفاً من المزيد من إراقة الدماء او تمزيق البلد، وقد أدان الأزهر قتل المحتجين ووصف القتلى بانهم شهداء وليس ضحايا^(٥١).

ازدادت حدة التظاهرات وارتفع سقف مطالبها الى حد الدعوة بإقالة الرئيس مبارك ودعا الأزهر ممثلين عن شباب الثورة الى عدة لقاءات بهدف التقريب بين وجهات النظر وحماية البلد من الوصول لحالة فوضى عارمة، وطالب الشيخ احمد الطيب في بيان له في ٣ شباط ٢٠١١ الشباب الى تحكيم صوت العقل منبهاً الى ان هذه الأحداث الهدف منها تجزئة مصر وتحقيق أهداف قوى خارجية وتساؤل أين أصوات العقلاء وطالب الشباب الذين ما يزال يثق بهم الى العودة الى بيوتهم وتهئية الأوضاع مضيفاً انه يناشدهم كوالد لهم وانه لا يوجد شخص في قلبه مقدار ذرة من الدين يرغب في الانغماس في هذه الأحداث^(٥٢)، مشدداً على ضرورة وقف العنف وسفك الدماء وما وصفه بالفتنة^(٥٣)، ولم يكن احد في الأزهر يظن ان تتحول المظاهرات والاحتجاجات الى ثورة شاملة لا سيما ان الأزهر اشعري العقيدة والتي ترى في الخروج على الحاكم فتنة وبالتالي فانه من غير اللائق ان يشارك الأزهر بها^(٥٤).

الا ان محمد رفاعه الطهطاوي المتحدث الرسمي باسم مشيخة الأزهر اعلن في ٣ شباط ٢٠١١ عن استقالته من منصبه وانضمامه للمعتصمين في ميدان التحرير وعدم تركه له حتى مغادرة الرئيس مبارك مقاليد الحكم مؤكداً انه لا يمثل الأزهر إلا ان المؤسسة الأزهرية لم تبدي ممانعةً او تأييداً له، غير ان الشيخ احمد الطيب صرح في ١١ شباط ٢٠١١ ان المظاهرات أصبحت محرمة شرعاً بعد ان تحققت مطالب المتظاهرين بقرار الرئيس مبارك بتعيين نائبه اللواء عمر سليمان^(٥٥)، مزوداً إياه بالصلاحيات التي يحتاجها^(٥٦).

وبعد نهاية نظام الرئيس مبارك، ادرك كبار مسؤولي الأزهر ان مؤسستهم تستطيع الآن ان تعبر عن سياستها من دون أي ضغط من الحكومة، ولم يكن ذلك الأمر ينطبق على شيخ الأزهر فقط بل مدرسته وطلبته كذلك الذي وعوا بحقيقة انه سيكون مؤسسة مهمة بعد رحيل نظام مبارك، فالشيخ احمد الطيب هنا زواره الذين لم يكن يستطيع ان يلتقي بهم تحت ظل النظام السابق، ومن ضمنهم قادة الاخوان المسلمين والقيادي في حركة حماس خالد مشعل، والأكثر من ذلك ان حوالي خمسة عشر الف إمام وواعظ من الأزهر خرجوا في مظاهرة تطالب باستقلالية مؤسستهم وبان يكون شيخ الأزهر منتخباً وليس معيناً^(٥٧) وكان العديد منهم مرتبطين بجبة علماء الأزهر التي عاودت نشاطها بمساندة من جمال قطب الرئيس السابق لمجمع البحوث الإسلامية، وقد أوقفوا مظاهراتهم بعد ان وعدهم المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم بتلبية مطالبهم في صياغة قانون جديد للأزهر^(٥٨).

وتطبيقاً لذلك أصدر الشيخ احمد الطيب القرار المرقم (١٠٨) في ١١ نيسان ٢٠١١ الذي نص على تشكيل (لجنة تعديل قانون الأزهر ١٠٣) برئاسة المستشار طارق البشري وعضوية محمد سليم العوا، عبد الله النجار، حامد أبو طالب، فؤاد محمد، صابر عرب ومحمد كمال الدين إمام، ونصت المادة الثانية من هذا القرار على ان مهمة هذه اللجنة وضع قانون جديد للأزهر وهيئاته بما يكفل تطويره وأداء رسالته السامية^(٥٩).

تعرض الشيخ احمد الطيب لانتقادات من بعض العاملين في الأزهر وبعض شباب الثورة ووصل الأمر الى حد منعه من دخول مكتبه مما اجبره على تقديم استقالته الى المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي رفضها بدوره مؤكداً له ان البلاد تمر بوقت عصيب وان الأزهر بحاجة لقيادته كما أيده مجمع البحوث الإسلامية ومن ثم أصبحت له مشروعية جديدة في وجه القائلين بانه معين بقرار من الرئيس السابق مبارك^(٦٠).

أثمرت مرحلة ما بعد سقوط الرئيس مبارك الى ازدياد نشاط تيارات الإسلام السياسي متمثلاً في جماعة الاخوان المسلمين والسلفيين إضافة الى الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد والذي أصاب العديد بالقلق من انه قد يتكرر نموذج حركة طالبان في أفغانستان او نموذج البشير الترابي في السودان والجماعات الجهادية في الصومال مما دفع الشيخ الطيب الى التعبير عن قلقه من تصرفات بعض الجماعات السلفية وبيّن بكل وضوح تلقيهم دعماً مالياً كبيراً من الخارج وقال نصاً "لديهم أموال لا تأكلها نار ولا حطب" وقال كذلك "إن مكانة الأزهر التاريخ والدور ومكانتهم صنعتها الأموال" وكانت بعض التيارات المدنية والعلمانية تأمل تدخل الأزهر بهذا الصدد^(٦١). واستجابة لذلك دعا الشيخ احمد الطيب كافة التيارات للالتقاء به اثر خطاب له جاء فيه "ان اللحظة الحاسمة التي تعيشها مصر لتجعل من أمنها واستقرارها، والحفاظ على مكاسب ثورتها، سقفاً تقف عنده كل منازع الفرقة والشتات، ويتوحد تحته كل اختلافات التنوع والتكامل الذي ننشده لوطننا ولمصر في هذا المنعطف التاريخي الحاد.....) والأزهر الشريف، الذي أعلن اكثر من مرة انه يقف على مسافة واحدة من جميع الفرقاء، وانه يتابع بكل دقة واحترام أطروحات الجميع حول مستقبل مصر - يعلن في صراحة ووضوح انه لا يخوض غمار العمل السياسي ولا الحزبي، ولا السياسة بمفهومها المعتاد... فان هذا ليس من شأنه ولا ضمن اهتماماته لكنه يحمل على كاهله دوراً وطنياً تجذر في التاريخ، وحملته إياه الأمة، للحفاظ على حضارتها الممتدة، وثقافتها الراسخة، وهويتها التي تأتي الاختراق والذوبان ومن منطلق هذا الدور الوطني للأزهر، وهذه المسؤولية التي يشعر الأزهر بثقلها ويترك أمانتها أمام البلد والتاريخ - يدعو أبناء الوطن الى النظر في التوافق حول وثيقة الأزهر، عمل يخرج به الناس من ضيق الاختلاف وخطره، الى سعة الآفاق الرحبة والتعاون الجاد من اجل بلدنا جميعاً، تقديراً لدماء شهدائنا، وتضحيات جماهيرنا"^(٦٢).

وقد لبت هذه الدعوة مجموعة من الشخصيات البارزة في المجتمع وممثلو التيارات الشبابية وتم عقد عدة اجتماعات في مقر مشيخة الأزهر لتأكيد الموقف الوطني الشامل في دعم الثورة ولزوم تحقيق غاياتها ودرء الفتن التي تحيط بالوطن^(٦٣).

ونتج عن ذلك اعلان "وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر" في ١٩ حزيران ٢٠١١ والتي أكدت على دعم إنشاء دولة وطنية دستورية ديمقراطية حديثة تستند الى دستور حاز على رضا الامة يقوم على الفصل بين السلطات، وان الإسلام لم يعرف عبر تاريخه الدولة الدينية الكهنوتية التي مارست طغيانها على البشر بل ترك لهم حرية إدارة مجتمعاتهم بشرط ان تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، اعتماد نظام ديمقراطي قائم على الانتخاب الحر المباشر الذي هو أسلوب عصري لتطبيق مبادئ الشورى الإسلامية، التقيد بالحریات الأساسية في الفكر والرأي واحترام حقوق الانسان والمرأة والطفل^(٦٤) وعلماء الأزهر الذين وقعوا على هذه الوثيقة هم الشيخ احمد الطيب، احمد كمال أبو المجد، حسن الشافعي، عبد المعطي محمد بيومي، محمد صابر عرب، محمد عبد الفضيل، محمد كمال الدين إمام، محمود حمدي زقزوق ومحمود عرب^(٦٥) بالإضافة الى انه خلال هذه المدة حصلت زيادة كبيرة لقيادة الأزهر لحماية استقلاله من التأثير السياسي وتوطيد سيطرته الداخلية^(٦٦).

وتجددت مطالباتهم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم بهذا الصدد والذي أصدر قانوناً بهذا الصدد بالفعل بصورة مستعجلة^(٦٧) فصدر القانون المرقم (١٣) في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٢ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ونص على كفالة الدولة لاستقلاله وتوفير الدعم المادي له ولجامعته وانه يمثل المرجع النهائي في كل ما له صلة بشؤون الدين الإسلامي واجتهاداته الفكرية والفقهية الحديثة، وأعاد احياء هيئة كبار العلماء برئاسة شيخ الأزهر وعضوية أربعين من كبار علمائه وتتولى انتخاب شيخ الأزهر عند خلو منصبه وترشيح مفتي الجمهورية والبت في القضايا الدينية والقوانين والمسائل الاجتماعية التي لها طابع جدلي التي تواجه العالم والمجتمع المصري وفق ضوابط شرعية^(٦٨)، وبهذا القانون أصبحت دار الإفتاء ومفتي الديار تابعة للأزهر

بشكل رسمي وتم التأكيد بان المفتي يحظى بالمكانة الثانوية مع شيخ الأزهر من خلال تقاعده عند بلوغه سن الستين اما شيخ الأزهر فانه يظل بمنصبه طوال حياته (٦٩) بمعنى ان الأزهر امتاز بوضع حصري كعامل ذو نفوذ واسع رسمياً في مصر الجديدة وهي استجابة للدعوات ما بعد الثورة لتوسيع استقلاله عن الدولة (٧٠).

بعد وصول جماعة الاخوان المسلمين ممثلةً بالرئيس المنتخب محمد مرسي عيسى العياط (٧١) الى سدة الحكم في حزيران ٢٠١٢ فان الأزهر تجنب الصدام معه في المدة القصيرة التي قضاها في منصبه (٧٢)، وبالطبع حضت الجماعة بقدر من التأييد في صفوف الهيئة التدريسية والطلبة فيه، ولم تكن نقاط الخلاف بين الطرفين فكرية دائماً فقد كانت الجماعة تقول انها حركة وسطية وكانت مدافعة بقوة عن استقلال الأزهر وإعادة تشكيل هيئة كبار العلماء، الا ان العديد من علمائه لا سيما الشيخ احمد الطيب نظروا للجماعة بصفتها حركة ذات اطار سياسي اكثر مما هو ديني وظنوا انها ستسعى لتعيين شخصيات تابعة لها في مؤسسات الدولة الدينية فيما سمي بمبالغة بالاخونة رغم انه تجدر الملاحظة مع ذلك ان وزارة الأوقاف عيّنت شخصيات تابعة للجماعة في العديد من الوظائف، ويمكن القول ان العلاقة كانت نوعاً ما ودّية فيما خلا بعض المشاحنات مثل انسحاب الشيخ احمد الطيب من حفل تنصيب الرئيس محمد مرسي (نتيجة وضعه في الصفوف الخلفية) (٧٣) وتأكيداً لذلك فانه عندما قام الشيخ احمد الطيب بتشكيل لجنة من علماء الأزهر ضمت الشيخ الاحمدي أبو النور، الشيخ حسن الشافعي، الشيخ المختار المهدي، الشيخ نصر فريد واصل والشيخ محمد الراوي لاختيار ٢٦ عضواً من أعضاء هيئة كبار العلماء فان الرئيس مرسي قد صادق على كافة الأسماء الستة والعشرين وذلك في ١٨ تموز ٢٠١٢ (٧٤).

لكن التحديات التي واجهها الأزهر وصلت اعلى مستوياتها في ظل حكم الرئيس مرسي الذي مثل تهديد حرج للمؤسسات الدينية منذ ان شرعت جماعة الاخوان المسلمين في مساعي ومبادرات لتغيير الشيخ احمد الطيب نفسه الى جانب جهود أخرى لاستبدال العديد من علمائه بأخرين موالين للجماعة لذلك فان الأزهر أكد بشكل متواصل استقلاليته

وقدّم نفسه كتحدّي مباشر وغير مباشر للقيادة الجديدة المنتخبة لكي يحمي نفسه من أي ضغط قد يتعرض له من السلطة الجديدة، وفي محاولة لإعادة رسم الروابط واطر الأعمال فان الرئيس مرسي التقى مع الشيخ احمد الطيب لمناقشة التحديات وبالرغم من هذه المساعي المفتوحة فان الشيخ احمد الطيب كان مستاءً او متوجساً الى ابعد حد من ممارسات النظام^(٧٥).

صدر الدستور في ٢٥ كانون الأول ٢٠١٢ واكدّ في المادة الرابعة على ان "الأزهر الشريف هيئة إسلامية مستقلة جامعة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، وتولي نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم. ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية وتكفل الدولة الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه. وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، يحدد القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء" ^(٧٦) وعنى ذلك ان مرجعيته أصبحت إلزامية وليست استشارية واصبح تدخله في الشؤون السياسية مسوغاً من الناحية الدستورية وحق مكتسب والذي ما لبث ان قام بتطبيقه من خلال رفضه للسياسات المالية لحكومة الاخوان والتي استندت الى الاقتراض من البنك الدولي مما تسبب في إيقاف قرض بقيمة خمسة مليارات دولار أمريكي^(٧٧)، واصبح البرلمان ملزماً بمشورة الأزهر في التشريعات المرتبطة بالشريعة الإسلامية^(٧٨)، وهكذا فان هذه المؤسسة حصلت على قوة اسمية هائلة في هذه المدة، ان أعطيت دور معرّف في تفسير الشريعة الإسلامية وهذه كانت وجهة نظر جماعة الاخوان المسلمين والتيار السلفي الذين رأوا ان هنالك تهديد يجب مجابته^(٧٩).

وإزاء الاضطرابات التي عمت البلاد أصدر الأزهر "وثيقة نذب العنف" في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٣ جاء فيها التزامه وعدد من قادة الأحزاب السياسية والكنيسة القبطية بأن حق الانسان في الحياة هو مطلب من اسمى مطالب الأديان السماوية والقوانين، والتأكيد على عدم شرعية الاعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، التشديد على دور الدولة وأجهزتها الأمنية في تأمين الحماية اللازمة للمواطنين، إدانة العنف بكل أساليبه

وبشكل صريح وقطعي وعدّه محرماً وطنياً ودينياً واستتكار التحريض عليه، الدعوة لاتباع الطرق السياسية السلمية في العمل الوطني العام، اعتماد منهج الحوار بين شركاء الوطن الواحد والمحافظة عليه من الفتن الطائفية وان الدفاع عن مؤسسات الدولة المصرية كمنظومة قائمة بذاتها هو مسؤولية الجميع حكومتاً وشعباً ومعارضة، ومن الذين وقعوا على الوثيقة حزب الوسط، حزب المصريين الاحرار، حزب غد الثورة، حزب الوفد، حزب مصر القوية، حزب مصر الحرية، حزب الدستور، حزب الإصلاح والتنمية، حزب الكرامة، حزب الحرية والعدالة (جماعة الاخوان المسلمين)، حزب البناء والتنمية، حزب مصر وحزب النور^(٨٠)، وفي مساء ذات اليوم وجه الرئيس مرسي دعوة للحوار والتي رفضت بشكل صريح من قبل قوى المعارضة^(٨١).

وبهدف عدم الخروج من المأزق السياسي اصدر الشيخ احمد الطيب بياناً في ١٩ حزيران ٢٠١٣ جاء فيه ان التظاهر والخروج على الحاكم لا يعد حراماً^(٨٢)، وكان ازدياد دور الأزهر بهذا الشكل هو نتيجةً لتعزيز وضعه دستورياً بسبب المنافسة بين جماعة الاخوان المسلمين والتيار السلفي على السيطرة عليه واتخاذهما قراراً نهائياً بإبقاء المرجعية الدينية له وليس لهما^(٨٣)، رغم انه من المهم الإشارة الى ان الرئيس مرسي لم يفعل شيئاً في مجال السيطرة على المجال الديني فيما عدا تعيين جمال عبد الستار وزيراً للأوقاف في جهود للسيطرة على المصادر المالية للأزهر وهي محاولة سرعان ما اختفت بسرعة لقصر حكمه^(٨٤).

أعلن شوقي علام مفتي الديار المصرية ان المظاهرات المزمع إقامتها في ٣٠ حزيران ٢٠١٣ ضد الرئيس مرسي مشروعة دينياً لأنها سلمية، وبالعكس فان جبهة علماء الأزهر التي يقودها الشيخ يحيى إسماعيل أحد مناصري جماعة الاخوان المسلمين أعلنت تأييدها له وكان من مناصريه أيضاً الشيخ عبد الرحمن البار مفتي الجماعة وعضو الجبهة أيضاً^(٨٥).

اعلن الفريق الأول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع عزل الرئيس مرسي في ٣ تموز ٢٠١٣ فان الشيخ احمد الطيب كان جالساً الى جانبه والذي دعا بدوره الى الحوار وحل

سلمي للالزمة^(٨٦)، وقد ارسل الشيخ احمد الطيب رسالة واضحة لجماعة الاخوان المسلمين عندما أجب على سؤال حول سبب اتخاذه هذا الموقف فأجاب انه كان ضرورياً لتجنب المزيد من الأذى ومنع احتمال إراقة الدماء^(٨٧)، ومن الواضح انه دعم عزل الرئيس مرسي رغم انه لاحقاً وصفها بانه اتخاذاً قرار بشأن قرارين مرّين على عكس الشيخ علي جمعة مفتي الديار المصرية السابق (حتى شباط ٢٠١٣) الذي كان معارضاً لجماعة الاخوان المسلمين والذي ادلى بتصريحات وخطب بهذا الشأن بالتزامن مع هذه الأحداث^(٨٨).

كما ابدى الشيخ احمد الطيب رفضه لما سمي بمذبحة الحرس الجمهوري في ٨ تموز ٢٠١٣ وهدد بالاعتكاف تعبيراً عن رفضه لاسالة الدماء وعدّ الذين سقطوا بانهم شهداء ودعا لتشكيل لجنة للمصالحة الوطنية خلال يومين على الاغلب لا تقوم باقصاء أي طرف ودعا الى اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين مشدداً على مسؤولية الدولة في تقديم الحماية للمتظاهرين السلميين^(٨٩).

وحدث الأزهر الى اجراء حوار وطني شامل إلا ان هذه الدعوة لم تلق صدأً وذلك لمقاطعة حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الاخوان المسلمين للحوار والذي انتقد دعمه للانقلاب العسكري وكذلك عدم رغبة الجيش والحكومة الانتقالية في تقديم أي تنازلات بل وحتى مناقشة بنود الخطة الانتقالية^(٩٠).

بل ان جماعة الاخوان المسلمين وصفت الأزهر بانه "مختطف على يد شيخه واي مبادرة سيقدمها لن تكون مقبولة" على حد قولها^(٩١) ووصل الأمر بالشيخ يوسف القرضاوي أحد علماء الأزهر ومن قادة الجماعة البارزين الى اتهام الشيخ احمد الطيب بالإساءة لموقعه قائلاً "ارغب لشيخ الأزهر ان يواجه الجيش وكل الناس الذين اقترحوا انه يساند فكرة ثورة ضد الرئيس الذي هو منتخب شرعياً... لكن آمالي تقطعت.... دورك، شيخ الأزهر، هو تمثيل كل المسلمين، بالإضافة الى المسلمين القاطنين في مصر، وليس إرضاء مجموعة صغيرة من السكان المصريين^(٩٢) وبلغ الأمر بالجماعة

الى الادلاء بانه منذ الانقلاب أصبحت الوظيفة الأساسية للأزهر ان يكون أداة بيد نظام الحكم العسكري^(٩٣).

أعلنت جبهة علماء الأزهر ان مرسي هو رئيس منتخب وانضم بعض أعضائها الى جماعة الاخوان المسلمين والتيار السلفي في اعتصامهم في مسجد رابعة وابتدوا رفضهم قرار الشيخ احمد الطيب بما وصفوه دعم الانقلاب وطالبوه بالاستقالة^(٩٤).

لم يمنع ذلك الشيخ احمد الطيب من اذانة فض اعتصام رابعة في ٤ آب ٢٠١٣ وعلن البراءة مما حصل واعتزل في مسقط رأسه في الأقصر^(٩٥)، وصرّح انه لا يمكن ان يكون العنف هو البديل عن الحل السياسي وان اجراء حوار جاد هو الطريق الأوحده لحل الازمة وان الأزهر لم يكن لديه علم باجراءات فض الاعتصام إلا عن طريق وسائل الاعلام^(٩٦)، ونقل عنه قوله "ان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد خدعنا"، وتبنى الأزهر بعد الانقلاب سياسة محايدة وتجنب التدخل في الشأن السياسي او أي صدام مع النظام فيما عدا حالات قليلة لها صلة في الشأن الديني^(٩٧).

أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور دستوراً جديداً في ١٨ كانون الثاني ٢٠١٤ جاء في المادة السابعة منه "الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم. وتلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه. وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل"^(٩٨).

يمكن القول مما تقدم أعلاه ان دستور ٢٠١٤ قد قلّص الدور الذي منحه دستور ٢٠١٢ للأزهر من ناحية النص على ضرورة اخذ رأي هيئة كبار العلماء في الشؤون المتعلقة في الشريعة الإسلامية.

في حين شهدت كلية الهندسة وكلية الزراعة مضاهرات لبعض الطلبة المؤيدين لجماعة الاخوان المسلمين فقامت قوات الشرطة باعتقال عدد منهم بعد استخدامهم

زجاجات المولوتوف^(٩٩) والطلبة الذين تم اعتقالهم هم، علاء السيد بيومي، محمود حسني السيد، محمد اشرف محمد، مصطفى السيد احمد وسيد قطب محمد علي^(١٠٠). وشهد وضع الأزهر تحسناً مهماً على المستوى المحلي والإقليمي وحتى الدولي مع انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية وتوليئه مهام منصبه في ٣ حزيران ٢٠١٤ بسبب حقيقة انه أصبح شريك استراتيجي في المعركة ضد الإرهاب والبلاغة الدينية للمنظمات الإرهابية واصبح اهم فاعل ديني في مصر^(١٠١).

وقامت الدولة بمنحه أراضي لاقامة معاهد دينية منها في مركز كفر الدوار في محافظة البحيرة (بعد تبرع مواطن بها)^(١٠٢) وفي كوم يعقوب في قرية القاره في مركز أبو تشت^(١٠٣) وفي قرية سلمانة في مركز بئر العبد في محافظة شمال سيناء^(١٠٤) وفي ناحية البريجات في مركز بدر في محافظة البحيرة^(١٠٥) وفي قرية ناصر الثورة في مركز الخارجة في محافظة الوادي الجديد^(١٠٦)، وفي قرية شبرا ريس في شبراخيت في محافظة البحيرة^(١٠٧).

وبالرغم من سياسة اللين هذه فان الرئيس عبد الفتاح السيسي أصدر القانون رقم (٣٤) في ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٤ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ونص على انه يعاقب بالعزل كل عضو هيئة تدريس ارتكب فعل "الاشترك في مظاهرات تعرقل العملية التعليمية او تعطل الدراسة او تمنع أداء الامتحانات او تؤثر عليها، او التحريض او المساعدة على ذلك" وفصل كل طالب ساهم في "ممارسة اعمال تخريبية تضر بالعملية التعليمية او بالمنشآت الجامعية او تعرض أي منها للخطر... إتيان ما يؤدي الى تعطيل الدراسة او منع أداء الامتحانات او التأثير على أي منهما"^(١٠٨).

توترت العلاقة بين الشيخ احمد الطيب والرئيس السيسي نتيجة رفض الأول تكفير تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وذلك في ١١ كانون الأول ٢٠١٤^(١٠٩)، وفي عام ٢٠١٦ اندلع الصراع بشكل علني بسبب قضية الخطب المكتوبة في المساجد اذ ان وزير الأوقاف اصدر توجيهاً بان يقوم كافة الوعاظ بالقراءة من خطب وعظ مفردة مطبوعة مصرح بها من قبل الوزارة، هذه الخطوة التي أثارت جدلاً هائلاً، فقد كسبت

بعض الدعم من قبل بعض الذين جادلوا بان مستوى الخطب غير معبر وطولها كبير جداً، لكن الدافع الحقيقي هو ان السلفية وجماعة الاخوان المسلمين والوعاظ الآخرين كانوا ما زالوا قادرين على إيصال خطبهم عبر المساجد، وقد عبرت قيادة الأزهر عن الشك من هذه الخطوة وجادلت بانها ستجعل الوعاظ في حل من أي حاجة لتعليم انفسهم وتقلص من هيبتهم في عيون المصلين (١١٠).

وكذلك الخلاف الذي نشب في كانون الثاني ٢٠١٧ اثر دعوة الرئيس السيسي لالغاء الطلاق الشفهي والذي سرعان ما أعلنت هيئة كبار العلماء انه امر ثابت منذ عهد النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفشلت محاولة السيسي لجعل مجلس النواب يقر قانون يحد من استقلالية الأزهر وذلك في آيار ٢٠١٧ وكذلك فشلت محاولة مماثلة في التعديلات الدستورية التي اقرت في عام ٢٠١٩ (١١١).

المحور الثالث : موقف الأزهر من التطرف والإرهاب

تبني الأزهر مفهوم الوسطية الذي يؤكد على فكرة مركزية مؤداها ان النصوص الدينية أرسلت لفائدة البشرية لذلك فان التفسير الصحيح لهذه النصوص يجب ان يكون في المحصلة الأخيرة تطوير المجتمع (١١٢).

ويرجع تاريخ تصديه للتطرف والإرهاب الى وثيقته حول مصر في ١٩ حزيران ٢٠١١ والتي جاء فيها "الاحترام التام لأداب الاختلاف وأخلاقيات الحوار، وضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة والعداء بين المواطنين (١١٣).

واكد على الحاجة على المستوى الأمني الى الوعي بالتهديد الإرهابي الذي جعل الجميع هدفاً له ويستهدف القوات المسلحة والشرطة ويهدد الاستقرار الاجتماعي، وان قلة الادراك والموقف السلبي لدى بعض فئات المجتمع تقود الى ازدياد آفة الإرهاب، ولهذا فاننا بأمس الحاجة الى التضامن الاجتماعي بهدف التصدي الفعلي لقوى الإرهاب، وان الإرهاب يتطلب مواجهة شاملة من قبل المجتمع من خلال التعاون البناء بين كافة

المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكافة المواطنين، وان زيادة دور الاسرة والمدرسة والجامعة في التوعية بالخطر الإرهابي هو امر بالغ الأهمية في المرحلة الحاضرة لان حياة النفس البشرية قد أعطها الإسلام أهمية عليا ومنع الاعتداء عليها (١١٤).

ان الدين الإسلامي الذي عرفناه من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والصحابة والتابعين وعلماء الأمة الأفاضل هو بالضد من العنف والقمع والتطرف وذلك لانه دين تعاطف ومغفرة وتقوى وتقويم للنفس والمجتمع وهدوء وسلام، ولا يوجد ما يربط العنف والتطرف بالدين الصحيح باي رابط، وان جماعات العنف قد تجاهلت القرآن الكريم والسنة النبوية واعتمدت مبدأ عدم الرحمة والعنف والبربرية اعتقاداً جازماً لها والأدهى من ذلك انها وفرت لاعداء الإسلام غطاءً يتسترون به لضرب قيمه وتعاليمه (١١٥).

وخلال مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي عقد في مكة المكرمة في شباط ٢٠١٥ وصف الشيخ احمد الطيب جماعات العنف بالقول "ولعلي لا ابالغ اذا قلت: انه لم يحدث للمسلمين -في تاريخه- ان امسى بأسهم بينهم على هذه الشاكلة الشنعاء التي نراها الآن، وان هذه الامة التي قال الله تعالى فيها (كنتم خير امة أخرجت للناس) (١١٦) -قد أفضت بها الأيام الى حاضر بئيس، وخطب فادح وامر جلل، ارتكست معه الامة العربية والإسلامية في حماة الفوضى والاضطراب والانفلات، وتشوهت صورة الإسلام في عيون الناس في الشرق والغرب، بل اكاد أقول : في عيون الناشئة من أبناء المسلمين أنفسهم (١١٧).

ويبين الأزهر أهمية تكوين الانسان من الناحية الإيمانية والأخلاقية والعلمية والثقافية بهدف التعاطي مع موضوع التجديد وفق رؤية سليمة ومن دون أفرات او تفريط وذلك من خلال تعديل المنطلقات الفكرية وتطويرها والعمل على نشر ثقافة الإسلام الصحيحة وانشاء مجتمع المحبة والتعاطف مع الإنسانية جمعاء دون التفريق بسبب الدين او اللون او الجنس (١١٨)، وأيضاً ضرورة الاهتمام بالأمن المجتمعي لانه يرتبط بشكل مباشر

بتمتية وبناء وارتقاء الأوطان وهو ما يؤدي بالتالي الى تقدم الدولة ونمو اقتصادها، في حين ان اختلال امن المجتمع سيؤدي الى استنزاف الثروات وتدهور معدلات التنمية وزيادة مشاكل البطالة والفقر والجهل والمرض^(١١٩)، وان من اهم الصفات التي تميز المسلم قدرته على توطيد علاقاته الإنسانية والاجتماعية مع المجتمع الذي يعيش فيه، وان للعلاقات الإيجابية دورها الفاعل في تعزيز المحبة بين النفوس ونشر قيم الخير على المستوى الإنساني^(١٢٠).

وأشار الأزهر "ان الشرطة وهي تقوم بمهامها تقوم بأداء رسالة مقدسة من واقع آيات القرآن الكريم، فهي تحمي وتحرس، ترد الحقوق المكتسبة لأصحابها، تقوي المظلوم، تردع الظالم، تلك الرسالة المقدسة اللازمة لكي يحيا الانسان آمناً في عمله وسكنة"^(١٢١).

كما ان "الجيش المصري كان ولا يزال الحارس الأمين على الأمة المصرية، وهو الآن يقف صفاً واحداً مع جموع الشعب في مواجهة قوى الإرهاب والتطرف في الداخل والخارج، ويخوض معركة حاسمة للعبور بمصر نحو التنمية والبناء من اجل مستقبل أفضل لجميع المصريين. ان الإرهاب الأسود كلفنا - نحن المصريين - وسيكلفنا الكثير من دماء الابطال وهو وان كان ثمناً فادحاً، إلا انه ضرورة من ضرورات البقاء للدفاع عن الوطن^(١٢٢)، ولم ينس الأزهر الشريف ان جرائم الاضطهاد التي يعاني منها المسلمون في شتى أنحاء العالم كما يحصل في ميانمار هي من اقوى العوامل المشجعة على القيام بجرائم الإرهاب التي تعاني منها البشرية جميعاً"^(١٢٣).

وانتقد الأزهر مفاهيم وأفكار حسن البناء^(١٢٤) مؤسس جماعة الاخوان المسلمين وتنظيم الجهاد وجماعة التكفير والهجرة والجماعة الإسلامية وتنظيم القاعدة وداعش التي شوهدت صورة الإسلام في الشرق والغرب بل وفي العالم بأسره، وان استقراء أفكار هذه الجماعات على اختلافها فانها تتميز بامر واحد هو الخلل في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة واختلاط الفهم لديهم في مواضيع الجهاد والولاء والبراء وتطبيق الشريعة والأمة^(١٢٥) فضلاً عن انه من القواعد الفقهية التي لم يقوموا بمراعاتها هي قاعدة الترك

لا يدل على التحريم اذ عد هؤلاء المتشددون نقيض تلك القاعدة في سلوكهم عند استنباط الأحكام ورأوا ان الترك هو دليل قاطع على الحضر والمنع الشرعي وبني على ذلك خلل كبير في مفهوم السنة والبدعة لديهم^(١٢٦).

ونبه الأزهر الى خطورة التكفير اذ وردت في السنة المطهرة تحذيرات بالغة الشدة لمن يحملون هذه الثقافة ويسعون لنشرها في أوساط المجتمعات الإسلامية وذلك لكي لا يكون للعنف مجال بين أبناء الأمة الإسلامية مستشهداً بقول الامام الغزالي "والوصية ان تكف لسانك عن اهل القبلة ما أمكنك ما داموا قائلين : (لا اله الا الله، محمد رسول الله). غير مناقضين لها، فان التكفير فيه خطر، والسكوت لا خطر فيه" وقول العسقلاني "من ثبت له عقد الإسلام بيقين لا يخرج منه الا بيقين" (١٢٧).

والمح الأزهر الى "ان الوسطية في التفكير والاعتقاد والسلوك، وسائر التصرفات قيمة أخلاقية يهدفوا اليها عقلاء البشر والمنصفون منهم، وهي مبدأ إسلامي أصيل، له في أي الذكر الحكيم ما يدعوا اليه ويؤسس له وينظمه، قال تعالى (وكذلك خلقناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس)" (١٢٨) وهو تأكيد واضح على تمسكه بهذه الفكرة (١٢٩).

الخاتمة:

يمكن بعد ذلك الخروج بالاستنتاجات التالية:

١. دخلت مصر منعطفًا جديدًا مع اغتيال الرئيس السادات وتولي الرئيس مبارك مقاليد الحكم وتنامي نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة التي استحضرت التاريخ الإسلامي منطلقًا لتوجهاتها بصفة قوة دافعة لتبرير منهجيتها شرعياً في مواجهة الحاكم، فسعى الرئيس مبارك لتوظيف الأزهر في خطابه السياسي في صراعه مع الإسلاميين فكرياً وهذا الأمر أتاح للأخير قدراً مهماً من الاستقلالية والنفوذ والتأثير في المجتمع، فأمتلك القدرة على الفعل المؤثر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وذلك في عهد مشيخة جاد الحق علي جاد الحق (١٩٨٢-١٩٩٦)، فعمق دوره الرقابي في حفظ قيم الإسلام الاصيل في المجتمع فتصدى لبعض الأفلام التي عدّها خروجاً عن هذه القيم وكذلك عارض المؤتمر

الدولي للأمم المتحدة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ والتطبيع مع الكيان الصهيوني، وسعى لجمع كلمة الامة الإسلامية ومنع الفرقة والتناحر فيما بينها. الا ان تولي الشيخ محمد سيد طنطاوي المشيخة عام ١٩٩٦ قلص كثيرا من هذا الدور لصالح الدولة فنراه اتخذ مواقف مغايرة تماما لسلفه بل ان العديد من علمائه رأوا ان تعيينه مثل مسعى للحكومة لبسط نفوذها عليه وما يؤكد ذلك قيامه بتحديد وتقليص فاعلية جبهة علماء الازهر التي عرفت على الدوام بمواقفها المعارضة الجريئة للدولة وشتت علمائها.

٢. لم يكن الازهر معاديا لثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ كما تزعم العديد من الادبيات وانما كان في صف المتظاهرين ومع السلمية ودرء الفتنة من منطلق ديني فهو حامي الدين والمدافع الأصيل عنه بما يحمله من مكانة رفيعة حازها على امتداد تأريخه المشرف الطويل درعا للاسلام وتعاليمه العظيمة. ولم يدخر جهدا في الدعوة لتقريب وجهات النظر بين شباب الثورة والحكومة رغبة منه في الحفاظ على امن البلد واستقراره.

٣. تسببت مرحلة ما بعد الرئيس مبارك في ظهور تيارات الإسلام السياسي بقوة على الساحة من خلال جماعة الاخوان المسلمين والسلفيين والجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد وهو ما دفع الازهر الى اصدار (وثيقة الازهر حول مستقبل مصر) في ١٩ حزيران ٢٠١١ والتي دعم فيها قيام دولة وطنية دستورية ديمقراطية حديثة قائمة على الانتخاب الحر المباشر واحترام حقوق الانسان. وتعززت مكانة الازهر الرفيعة وأستقلاله بالقانون المرقم (١٣) في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٢ الذي اصبح بموجبه هو المرجع الأساسي في كل ما يتصل بالشؤون الإسلامية وأصبحت دار الإفتاء والمفتي تابعين له رسمياً.

٤. تقادى الازهر الصدام مع الرئيس محمد مرسي قدر الإمكان الا ان ذلك لم يكم حائلاً امام الأول في التعبير عن عدم الرضا عن سياساته ثم سرعان ما بدأت حالة التصارع على استقلاليته تظهر للعيان، وسارع الازهر الى اصدار " وثيقة نبذ العنف" في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٣ لانهاء حالة الاضطراب السياسي الذي أوجدته سياسات جماعة

الآخوان المسلمين ولما لم يجدي ذلك نفعا أيد الخروج في مظاهرات ضد حكمها طالما التزمت بالسلمية.

٥. اتسمت علاقة الأزهر بالرئيس السيسي بالتدهور وعدم الانسجام والتوافق لوجود قضايا خلافية عديدة بينهما أهمها عودة رغبة الدولة بالسيطرة عليه إلا أن ذلك لم يكن حائلاً أمام استمرار دعمها المادي له على مختلف الأصعدة لتمكينه من أداء رسالته.

٦. واجه الأزهر ضمن وظيفته الشرعية قوى التطرف والتكفير والإرهاب وساند قوى الجيش وبين خطأ فهم المتطرفين للأحكام والقواعد الفقهية مؤكداً أن الإسلام دين محبة وتعاون وإخاء وتعايش سلمي لكل الإنسانية وأنه بعيد كل البعد عما يوصم به نتيجة أفعال وممارسات وسلوكيات لقلّة لا تمت له بصلة.

الهوامش:

(١) بني الجامع الأزهر من قبل القائد جوهر الصقلي في عام ٩٧٢م في عهد الدولة الفاطمية، ولم تقتصر نشأته على كونه جامع فقط بل ميدان لنشر العلم وظل الجامع الرسمي للدولة طوال العهد الفاطمي، وتراجع دوره في العصر الأيوبي ثم عاد لمكانته المتميزة في عصر المماليك والدولة العثمانية وعهد محمد علي باشا وخلفائه، وفي عام ١٩٦١ صدر قرار بأضافة كليات عملية اليه مثل الطب والهندسة، ينظر، حلمي النمنم، الأزهر الشيخ والمشخة، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠١٢، ص ١٥-٢٢٩.

(٢) ولد الرئيس محمد حسني مبارك في ٤ أيار ١٩٢٨ في كفر المصليحة في محافظة المنوفية، تخرج من الكلية الجوية في عام ١٩٥٠، تلقى دراسات عليا بأكاديمية فرونزا العسكرية السوفيتية ١٩٦٤-١٩٦٥، أصبح عميد الكلية الجوية في عام ١٩٦٧، أصبح قائد للقوات الجوية عام ١٩٧٢ ونائباً لوزير الحربية في نفس العام ايضاً، تم تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية في عام ١٩٧٥، تولى رئاسة الجمهورية في ١٤ تشرين الأول ١٩٨١، اطيح به في عام ٢٠١١، توفي في ٢٥ شباط ٢٠٢٠، ينظر، حسني مبارك، ويكيبيديا،

<https://ar.wikipedia.org>

(٣) ولد الرئيس محمد أنور السادات في ٢٥ كانون الأول ١٩١٨ في قرية ميت أبو الكوم في محافظة المنوفية، تخرج من الكلية الحربية في عام ١٩٣٨، اعتقل عدة مرات لمناهضته للاحتلال البريطاني، انضم لتنظيم الضباط الاحرار، تولى رئاسة تحرير جريدة الجمهورية عام ١٩٥٣، شغل منصب وزير دولة في عام ١٩٥٤، وكذلك عضو في المجلس الأعلى لهيئة التحرير والأمين العام للمؤتمر الإسلامي العالمي في بيروت عام ١٩٥٥، أصبح رئيساً لمجلس الامة عام ١٩٦٠، ثم نائب رئيس الجمهورية عام ١٩٦٩، ثم رئيساً للجمهورية عام ١٩٧٠، تم اغتياله في عملية مثيرة للشبهات حول الجهات الحقيقية التي خططت لها وذلك في ٦ تشرين الأول ١٩٨١، ينظر، محمد أنور السادات، ويكيبيديا، <https://www.ar.wikipedia.org>

(٤) Ahmed M. Amin, Analyzing Al-Azhar's role in Egyptian Politics, "Siyasal: Journal of Political Sciences" (Istanbul) Vol.29, No.1, March 2020, P.195-196.

(٥) ولد الشيخ جاد الحق علي جاد الحق في محافظة الدهقلية في عام ١٩١٧، انضم للدراسة في معهد طنطا الديني عام ١٩٣٠ وبعد ذلك في معهد القاهرة ١٩٣٩، ثم دخل كلية الشريعة وحاز على شهادة العالمية الأزهرية عام ١٩٤٣، ثم إجازة في القضاء الشرعي عام ١٩٤٥ ثم تم تعيينه في المحاكم الشرعية ثم أميناً للفتوى عام ١٩٥٣ ثم قاضياً في المحاكم الشرعية وبعد إغائها عمل في المحاكم المدنية ثم تم تعيينه مفتياً للديار المصرية عام ١٩٧٨ ثم وزيراً للأوقاف عام ١٩٨٢، عبد الرحمن أبو عامر عبد السلام، من الجوانب الدعوية عند الامام جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر، مجلة كلية الشريعة والقانون/ جامعة الأزهر (طنطا)، العدد الحادي والثلاثون، الجزء الثالث، حزيران ٢٠١٦، ص ١٥٤٩.

(٦) الجريدة الرسمية، العدد ١٢، ٢٥ آذار ١٩٨٢، ص ٧٨٨.

(٧) الجريدة الرسمية، العدد ٣٦، ٩ أيلول ١٩٨٢، ص ٢٤٨٧.

(٨) Ahmed M. Amin, Op. Cit, P.196.

(٩) الجريدة الرسمية، العدد (١١) (تابع)، ١٦ آذار ١٩٨٩، ص ٢.

(١٠) Tamir Moustafa, Conflict and Cooperation between the state and religious institution in Contemporary Egypt, International Journal of middle east studies (USA), No.32, 2000, P.12-13.

(١١) Ibid, P.13.

(١٢) (الرئيس المصري في افتتاح معرض الكتاب: لا نستطيع مطالبة الأزهر بالامتناع عن التدخل للمحافظة على العقيدة!) ، الاتحاد "فلسطين"، ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٣.

(١٣) تأسست من قبل مجموعة من علماء الأزهر في عام ١٩٤٦ وعَدَّت نفسها حركة تصحيحية لبعض فتاوى قيادة الأزهر، توقفت في بعض السنين في الثمانينيات ومجدداً في عام ١٩٩٤، عارضت الجبهة فتاوى شيخ الأزهر التي عدتها مؤيدة لميول الدولة السياسية والاقتصادية، تم حظرها قانونياً في عام ٢٠٠٠ وعاودت نشاطها في الكويت، وتوجد الآن في تركيا وعدتها الحكومة المصرية منظمة إرهابية منذ انضمام أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين إليها الذين هربوا الى المنفى وبشكل رئيسي الى تركيا، ينظر، Ahmed M. Amin, Op. Cit, footnote No.(4), P.197.

(١٤) Tamir Moustafa, Op. Cit, P.14.

(١٥) الأزهر مصر على موقفه من فلم المهاجر: (الفيلم يسيء الى الإسلام لانه يعبر عن تجسيده للنبي يوسف!) ، الاتحاد (فلسطين)، ٦ شباط ١٩٩٥.

(١٦) Tamir Moustafa, Op. Cit, P.14.

(١٧) مجلس الدولة، الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، فتوى رقم ١٢١، ١٠ شباط ١٩٩٤، ملفه رقم ٦٣/١/٥٨.

(١٨) Tamir Moustafa, Op. Cit, P.14.

(١٩) Ibid, P.15.

(٢٠) إسحاق رايتز، الحرب والسلام والعلاقات الدولية في الإسلام المعاصر: فتاوى في موضوع السلام مع إسرائيل، الرقم (٤٣٤)، معهد القدس لبحوث إسرائيل - مركز شاشا للأبحاث الاستراتيجية / الجامعة العبرية، القدس ٢٠١٤، ص ١٢٢.

(٢١) أسماء السيد إبراهيم البيه، منهج الإفتاء عند الشيخ جاد الحق علي جاد الحق (شيخ الأزهر الأسبق) ، مجلة كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر (طنطا)، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الأول، آذار ٢٠٢٠، ص ١٢٩.

(٢٢) Tamir Moustafa, Op. Cit, P.13.

(٢٣) (مبارك يؤكد ان مصر لن تقبل باي توصيات لمؤتمر السكان يخالف الإسلام) ، الاتحاد (فلسطين)، ٢٢ آب ١٩٩٤.

(٢٤) (الأزهر يحث على نبذ الخلافات والامتناع عن تصدير المذاهب) ، الاتحاد (فلسطين)، ٢٢ آيار ١٩٩٥.

(٢٥) أسماء السيد إبراهيم البيه، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٢٦) أسماء السيد إبراهيم البيه، المصدر السابق، هامش ص ١٣٢.
(٢٧) ورد في المادة الخامسة منه "يختار شيخ الأزهر من بين هيئة مجمع البحوث الإسلامية، او ممن تتوافر فيهم الصفات المشروطة في أعضاء هذه الهيئة، ويعين بقرار من رئيس الجمهورية، فان لم يكن قبل هذا التعيين عضواً في تلك الهيئة صار بمقتضى هذا التعيين عضواً فيها، قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، الجريدة الرسمية، العدد ١٥٣، ١٠ تموز ١٩٦١، ص ٨٧٧.

(٢٨) ولد في سوهاج عام ١٩٢٨، التحق بمعهد الإسكندرية الديني عام ١٩٤٤ ومن ثم كلية أصول الدين في جامعة الأزهر واكمل دراسته فيها عام ١٩٥٨، عمل امام وخطيب ومدرس في وزارة الأوقاف عام ١٩٦٠، حصل على الدكتوراة في التفسير والحديث، عمل مدرساً في كلية أصول الدين في جامعة الأزهر عام ١٩٦٨، ثم أستاذاً مساعداً في قسم التفسير بكلية أصول الدين بأسيوط عام ١٩٧٢، ثم انتدابه للتدريس في ليبيا لمدة اربع سنوات، اصبح عميداً لكلية أصول الدين بأسيوط عام ١٩٧٦، انتقل للعمل في السعودية عام ١٩٨٠ في المدينة المنورة رئيساً لقسم التفسير في كلية الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، تم تعيينه مفتياً للديار المصرية عام ١٩٨٦، ينظر محمد سيد طنطاوي، ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org>

(٢٩) Tamir Moustafa, Op. Cit, P.16.

(٣٠) الجريدة الرسمية، العدد ١٤، ٤ نيسان ١٩٩٦، ص ٥٣٧.

(٣١) Ahmed M. Amin, Op. Cit, P.197.

(٣٢) Tamir Moustafa, Op. Cit, P.16.

(٣٣) (مفتي مصر يؤكد ان ختان الفتيات ليس فرضاً دينياً) ، الاتحاد (فلسطين)، ٢٩ أيار ١٩٩٧.

(٣٤) شيخ الأزهر: الختان ليس من اختصاص الشرع، الاتحاد (فلسطين)، ٢٤ تموز ١٩٩٧.

(٣٥) Tamir Moustafa, Op. Cit, P.16-17.

(٣٦) Ibid, P.16-17.

(٣٧) (مصر: العلماء المحافظون في الأزهر يسعون الى الحفاظ على نفوذهم) ، الاتحاد (فلسطين) ٢٧ أيار ١٩٩٦.

(٣٨) (مصر... المتشددون يتهمون الأزهر بالعلمنة!) ، الاتحاد (فلسطين)، ٢٣ آذار ١٩٩٨.

(٣٩) حلمي النمنم.....، المصدر السابق، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٤٠) الجريدة الرسمية، العدد ١٦ تابع (ب)، ١٩ نيسان ٢٠٠٧، ص ٣.

(٤١) محمد سيد طنطاوي، ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org>.

- (٤٢) الجريدة الرسمية، العدد ١١ (مكرر)، ٢٠ آذار ٢٠١٠، ص ٤.
- (٤٣) Gianluca P. Parolin, Al-Azhar on Foundaneatal Freedoms, Islam christiana, No.38, 2012, P.119.
- (٤٤) احمد عبد السلام، المؤسسة الدينية وإدارة الدولة / المجتمع، قراءة في وثائق الأزهر، ١٥ أيلول ٢٠١٥، ص ٤. <https://Researchgate.net/publication/290428572>.
- (٤٥) ناثنان ج. براون، الأزهر في حقبة ما بعد الثورة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، سلسلة أوراق كارنيغي، بيروت أيلول ٢٠١١، ص ٩.
- (٤٦) Ahmed M. Amin, Op. Cit, P.198.
- (٤٧) Philip Marfleet, Egypt: Contested revolution, first, Pluto Press, London 2016, P.4.
- (٤٨) ناثنان ج. براون، المصدر السابق، ص ٩.
- (٤٩) ولد حبيب إبراهيم العدلي في ١ آذار ١٩٣٨، وبعد تخرجه من كلية الشرطة في عام ١٩٦١ انضم الى هيئة مباحث امن الدولة في عام ١٩٦٥، وتدرج في المناصب في وزارة الداخلية ومن بينها سنتين في وزارة الخارجية، اصبح مساعد وزير الداخلية في عام ١٩٩٣ تم استبدال الفريق حسين الالفي وزير الداخلية به بعد مذبحة الأقصر في عام ١٩٩٧، اقصي من منصبه في ٣١ كانون الثاني ٢٠١١، حكم عليه في ٥ أيار ٢٠١١ بالسجن ١٢ عاماً في قضايا مالية، ينظر، - Abdel Latif El Menaya, Tahrir: The last 18 days of Mubarak: An insider's account of the uprising in Egypt, foreword by Michael Binyon, Gilganesh Publishing, London 2012, P.12.
- (٥٠) معهد العربية للدراسات، الأزهر وثورة ٢٥ يناير رصد توثيقي وقراءة موضوعية، <https://alarabiya.net/2012/10/15>.
- (٥١) Ismail Neuman Telci, Positions of social actors in the Egyptian revolution: A micro level, analysis journal of inquiries, Vol.6, 2012, P194.
- (٥٢) عبد الباقي السيد عبد الهادي، الأزهر واثره في ترسيخ القيم والتعايش السلمي بين الواقع والمأمول، دار الافاق العربية، القاهرة ٢٠١٦، ص ٢١٦-٢١٧.
- (٥٣) Gianluca P. Parolin, Op. Cit, P.119.
- (٥٤) <https://www.researchgate.net/publication/290428572>.

(٥٥) ولد في عام ١٩٣٥ في قنا في مصر العليا، تخرج من الكلية العسكرية في القاهرة عام ١٩٥٥ ثم حصل على تدريب عسكري إضافي في أكاديمية فرونز في الاتحاد السوفيتي، شارك في حرب اليمن عام ١٩٦٢ وكذلك في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ضد الكيان الصهيوني، خدم في عدة مناصب حتى أصبح رئيس قسم التخطيط العام في سلطة عمليات القوات المسلحة عام ١٩٩٢، أصبح مديراً للمخابرات الحربية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٣، ثم مديراً للمخابرات العامة، أصبح نائباً للرئيس في ١٩ كانون الثاني ٢٠١١، ينظر، P.22-23، Abdel Latif El-Menawy, Op. Cit.

(٥٦) <https://alarabiya.net/2012/10/15>.

(٥٧) Ismail Numan Telci, Op. Cit,

(٥٨) ناتان ج. براون، المصدر السابق، ص ١١.

(٥٩) <https://alarabiya.net/2012/10/15>.

(٦٠) حلمي النممن، المصدر السابق، ص ٢٥٠-٢٥١.

(٦١) حلمي نممن، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

(٦٢) عبد الباقي السيد عبد الهادي، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٦٣) عبد الباقي السيد عبد الهادي، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٦٤) وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر، رجب ١٤٣٢ هـ، يونيو ٢٠١١ م، ترجمة لمى محمود عزب، مراجعة فريدة جاد الحق، تقديم احمد الطيب، منشورات مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٨-٩.

(٦٥) حلمي النممن، المصدر السابق، ص ٢٦٧.

(٦٦) Nathan J. Brown, official islam in the arab world: the contest four religious Authority, Carnegie endowment for international peace, Washington 2017, P.18.

(٦٧) ناتان براون، ميشيل دن، من سيتحدث باسم الإسلام في مصر ومن سيستمع؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. <https://carnegie-mec.org/2022/01/05/ar-pub-86116>.

(٦٨) الجريدة الرسمية، العدد (٣) تابع، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٢، ص ١٠-١٤، Rachel M. Scott, Recasting Islamic Law: Religion and the nation state in Egyptian constitution making, Cornell university press, London 2021, P.23

(٦٩) <https://carnegie-mec.org/2022/01/05/ar-pub-86118>.

(٧٠) Shadi Hamid, Islamic exceptionalism, St. Martin's press, New York 2016, P. 117.

(٧١) ولد الرئيس محمد مرسي عيسى العياط غي ٨ اب ١٩٥١ في ثرية العدة في محافظة الشرقية، نال بكالوريوس الهندسة من كلية الهندسة في جامعة القاهرة عام ١٩٧٥، ثم الماجستير من جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ ايضاً، حصل على الدكتوراه في الهندسة من جامعة جنوب كليفورنيا في عام ١٩٨٢، تم انتخابه عضواً في مجلس الشعب عن جماعة الاخوان المسلمين عام ٢٠٠٠، تعرض للاعتقال عدة مرات، رشحه حزب الحرية والعدالة لانتخابات الرئاسة عام ٢٠١٢، التي فاز فيها، ازاله الجيش عن الحكم في انقلاب عسكري عام ٢٠١٣، احيل الى المحاكمة وتوفي اثناء محاكمته في ١٧

حزيران ٢٠١٧، ينظر، محمد مرسي، ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org>
(٧٢) Ibid, P. 117.

(٧٣) احمد مرسي وناثان براون، الأزهر يخطو نحو الاستقلالية والنفوذ في مصر، مركز كارنيغي
. <https://carnegie-mec.org/2013/11/13/ar-pub-5359>

(٧٤) اسلام بركات، المؤسسات الدينية والدولة: حوارات "ممتدى الدين والحرية" ٢٠١٢-٢٠١٦، منشورات المبادرة المصرية للحقوق المصرية، القاهرة ٢٠١٧، ص ١١.
(٧٥) Ahmed M. Amin, Op. Cit, P.200-201.

(٧٦) الجريدة الرسمية، العدد ٤١ مكرر (ب)، ٢٥ كانون الأول ٢٠١٢، ص ٦.
(٧٧) احمد عبد السلام، المصدر السابق، ص ١٠،

. <https://researchgate.net/publication/290428572>

(٧٨) Moataz El Fegier, Islamic law and human rights: the muslim brotherhood in Egypt, Cambridge Scholars Publishing, London 2016, P.246.

(٧٩) Nathan J. Brown, Op. Cit, P.18.

(٨٠) عبد الباقي السيد عبد الهادي، المصدر السابق، ص ٢٢٤-٢٢٦.

(٨١) Haithem Hammad, Al-Azhar and the implementation of human rights in Egypt, <https://auislandora.wrlc.org/islandora/object/1213> .

(٨٢) اسلام بركات، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٨٣) زياد حافظ، في اصلاح المجال الديني، مركز دراسات الوحدة العربية - المعهد السويدي في الإسكندرية، بيروت ٢٠١٧، ص ٣٥٠-٣٥١.

(٨٤) Ahmed M. Amin, Op. Cit, P.201.

(٨٥) Noha Mellor, Islamism in Egypt,

<https://ebrary0net/170663/education/islamismegypt> .

(^{٨٦}) Nathan J. Brown, Op. Cit, P.18.

(^{٨٧}) Sami Al-Daghistani, governing political islam: an "islamistphobic" Discourse in Egypt, Journal of Arabic and Islamic studies, (Oslo: Norway), No.21, 2021, P.110.

(^{٨٨}) Shadi Hamid, Op. Cit, P.117-118.

(^{٨٩}) شريف امين، شيخ الأزهر والثورة والانقلاب والتنازع مع السيسي، ١٤ أيار ٢٠١٧

. <http://www.alaraby.co.uk>

.^{٩٠} <https://www.carnegie-mec.org/2013/11/13/ar-pub-5359>

(^{٩١}) احمد زغلول شلاطة، الإسلاميون في السلطة: تجربة الاخوان المسلمين في مصر، المستقبل العربي "مجلة" (بيروت)، العدد ٤٦٢، السنة الأربعين، آب ٢٠١٧، ص ٤٠.

(^{٩٢}) Michael Barak, Al-Azhar institute-A KEY player in shaping the religious and political discourse in Egypt, international institute for counter Terrorism, Herzliyl (no date), P.3.

(^{٩٣}) Shadi Hamid, Op. Cit, P.117.

(^{٩٤}) <https://erbrary.net/170663/education/islamismn.Egypt> .

(^{٩٥}) عبد الرحمن خلدون، الجنرال والامام: بين السياسي والطيب من يحسم المواجهة؟، المعهد المصري للدراسات، سلسلة تقارير سياسية، استنبول، ٣ أيلول ٢٠٢١، ص ٣.

(^{٩٦}) <https://www.carnegie-mec.org/2013/11/13/ar-pub-53591> .

(^{٩٧}) Ahmed M. Amin, Op. Cit, P. 201-202.

(^{٩٨}) الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، ١٨ كانون الثاني ٢٠١٤، الصفحة بلا.

(^{٩٩}) وزارة العدل، النيابة العامة، نيابة شرق القاهرة الكلية، مكتب المستشار المحامي العام الأول، قائمة بأدلة الثبوت في القضية رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٤ جنايات مدينة نصر الثانية، ١٦ حزيران ٢٠١٤، ص ٨٥.

(^{١٠٠}) وزارة العدل، النيابة العامة، نيابة شرق القاهرة الكلية، مكتب المستشار المحامي العام الأول، امر إحالة في القضية رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٤ جنايات مدينة نصر ثان والمقيدة برقم ١٠١٣ لسنة ٢٠١٤ كلي شرق القاهرة، ٢٠ أيلول ٢٠١٤، الدائرة ٢٥، ص ٨٣.

(^{١٠١}) Michael Barak, Op. Cit, P.207.

(^{١٠٢}) الجريدة الرسمية، العدد ٣٦، ٤ أيلول ٢٠١٤، ص ٢٦.

- (١٠٣) الجريدة الرسمية، العدد ٤٥، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ٣١.
- (١٠٤) الجريدة الرسمية، العدد ٢٧، ٢ تموز ٢٠١٥، ص ٧٠.
- (١٠٥) الجريدة الرسمية، العدد ٤٨، ٢ كانون الأول ٢٠١٧، ص ٥١.
- (١٠٦) الجريدة الرسمية، العدد ٤٩، ٧ كانون الأول ٢٠١٧، ص ٢٦.
- (١٠٧) الجريدة الرسمية، العدد ١٠، ٧ آذار ٢٠١٩، ص ٥٥.
- (١٠٨) الجريدة الرسمية، العدد ٤٢ مكرر (أ)، ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٤، ص ٣-٤.
- (١٠٩) عبد الرحمن خلدون، المصدر السابق، ص ٣.
- (١١٠) Nathan J. Brown, Op. Cit, P.20.
- (١١١) <https://carnegie-mec.org/2022/01/05/ar-pub-86118> .
- (١١٢) Hasan Mustafa Ahmed, Grand Strategy of the Egyptian revolutionary non-state actors and the state, masters thesis, university of Georgia, 2019, P.59.
- (١١٣) وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر، المصدر السابق، ص ٩.
- (١١٤) محي الدين عفيف، دور المجتمع في دعم استقرار الوطن "الأزهر" (مجلة) القاهرة، آب ٢٠١٧، ص ٢١٩٩-٢٢٠٠.
- (١١٥) عبد المنعم فؤاد، الإسلام وجماعات العنف، "الأزهر" (مجلة)، أيلول ٢٠١٩، ص ٨١.
- (١١٦) آل عمران، ١١٠.
- (١١٧) المصدر نفسه، ص ٨٣.
- (١١٨) خالد راتب، التراث والتجديد والتداول الحضاري، "الأزهر"، ٦ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٢٣٨.
- (١١٩) عباس شومان، الجديد في مؤتمر التجديد: الأمن المجتمعي ضرورة تنمية، "الأزهر"، تشرين الأول ٢٠٢٠، ص ٢٢٧.
- (١٢٠) احمد عمر هاشم، الشريعة والمجتمع، "الأزهر" ٦ تشرين الأول ٢٠١٩، ص ٢٤٨.
- (١٢١) معوض عوض إبراهيم، القوة مع الاعتدال عدل ورحمة، "الأزهر"، نيسان ٢٠١٧، ص ١٤٢٦.
- (١٢٢) محيي الدين عفيفي، انتصارات العاشر من رمضان ووعي الأجيال، "الأزهر"، تموز ٢٠١٧، ص ٢٠٠٣.
- (١٢٣) احمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، بيان من الأزهر الشريف، "الأزهر"، تشرين الثاني ٢٠١٧، ص ٢٠٦.

- (١٢٤) ولد الامام حسن البنا في ١٤ تشرين الأول ١٩٠٦ في المحمودية، تاجر في بداية حياته بالطريقة الحرفية الصوفية، التحق بدار العلوم في عام ١٩٢٣ وتخرج منها في ١٩٢٧ أن أسس جماعة الاخوان المسلمين في عام ١٩٢٨ بهدف إعادة بعث الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، اغتيل في عام ١٩٤٩، ينظر، حسن البنا، ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org>
- (١٢٥) شوقي علام، نحو تفكيك الفكر المتطرف: الخلل في فهم القرآن الكريم، "الأزهر"، آب ٢٠١٧، ص ٢٢١٣-٢٢١٤.
- (١٢٦) شوقي علام، تفكيك الفكر المتطرف: الخطأ في فهم القواعد الفقهية، "الأزهر"، أيلول ٢٠١٨، ص ٧٧.
- (١٢٧) عبد المنعم فؤاد، موانع التكفير كما يصورها الإسلام، "الأزهر"، تشرين الأول ٢٠٢٠، ص ٢٦٦-٢٦٧.
- (١٢٨) البقرة، ١٤٣.
- (١٢٩) معوض عوض إبراهيم، نحو وسطية إسلامية جامعة، "الأزهر" آب ٢٠١٧، ص ٢١٧٥.

قائمة المصادر

- (١) وثائق الأزهر
- وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر، رجب ١٤٣٢ هـ، يونيه ٢٠١١ م، ترجمة لمي محمود عذب، مراجعة فريدة جاد الحق، تقديم احمد الطيب، منشورات مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٢.
- (٢) وثائق وزارة العدل:
- مجلس الدولة، الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، فتوى رقم ١٢١، ١٠ شباط ١٩٩٤، ملفه رقم ٦٣/١/٥٨.
- وزارة العدل، النيابة العامة، نيابة شرق القاهرة الكلية، مكتب المستشار المحامي العام الأول، قائمة بأدلة الثبوت في القضية رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٤ جنايات مدينة نصر الثانية، ١٦ حزيران ٢٠١٤.
- وزارة العدل، النيابة العامة، نيابة شرق القاهرة الكلية، مكتب المستشار المحامي العام الأول، امر إحالة في القضية رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٤ جنايات مدينة نصر ثان والمقيدة برقم ١٠١٣ لسنة ٢٠١٤ كلي شرق القاهرة، ٢٠ أيلول ٢٠١٤، الدائرة ٢٥.

(٣) الكتب باللغة العربية:

- إسحاق رايتز، الحرب والسلام والعلاقات الدولية في الإسلام المعاصر: فتاوى في موضوع السلام مع إسرائيل، الرقم (٤٣٤)، معهد القدس لأبحاث إسرائيل - مركز شاشا للأبحاث الاستراتيجية / الجامعة العبرية، القدس ٢٠١٤.
- اسلام بركات، المؤسسات الدينية والدولة: حوارات "منتدى الدين والحريات" ٢٠١٢-٢٠١٦، منشورات المبادرة المصرية للحقوق المصرية، القاهرة ٢٠١٧.
- حلمي النمنم، الأزهر الشيخ والمشيخة، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠١٢.
- زياد حافظ، في اصلاح المجال الديني، مركز دراسات الوحدة العربية - المعهد السويدي في الإسكندرية، بيروت ٢٠١٧.
- عبد الباقي السيد عبد الهادي، الأزهر واثره في ترسيخ القيم والتعايش السلمي بين الواقع والمأمول، دار الافاق العربية، القاهرة ٢٠١٦.
- ناثان ج. براون، الأزهر في حقبة ما بعد الثورة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، سلسلة أوراق كارنيغي، بيروت أيلول ٢٠١١.

(٤) الكتب باللغة الإنكليزية:

- Abdel Latif El-Menaya, Tahrir: The last 18 days of Mubarak: An insider's account of the uprising in Egypt, foreword by Michael Binyon, Gilgamesh Publishing, London 2012-
- Hasan Mustafa Ahmed, Grand Strategy of the Egyptian revolutionary non-state actors and the state, masters thesis, university of Georgia, 2019.
- Michael Barak, Al-Azhar institute-A KEY player in shaping the religious and political discourse in Egypt, international institute for counter Terrorism, Herzliyl (no date).
- Moataz El Fegjery, Islamic law and human rights: the muslim brotherhood in Egypt, Cambridge Scholars Publishing, London 2016.

- Nathan J. Brown, official islam in the arab world: the contest four religious Authority, Carnegie endowment for international peace, Washington 2017.
- Philip Marfleet, Egypt: Contested revolution, Pluto Press, London 2016.
- Rachel M. Scott, Recasting Islamic Law: Religion and the nation state in Egyptian constitution making, Cornell university press, London 2021.
- Shadi Hamid, Islamic exceptionalism, St. Martin's press, New York 2016.

٥) البحوث باللغة العربية:

- احمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، بيان من الأزهر الشريف، "الأزهر"، تشرين الثاني ٢٠١٧.
- احمد زغلول شلاطة، الإسلاميون في السلطة: تجربة الاخوان المسلمين في مصر، المستقبل العربي "مجلة" (بيروت)، العدد ٤٦٢، السنة الأربعين، آب ٢٠١٧.
- احمد عمر هاشم، الشريعة والمجتمع، "الأزهر" ٦ تشرين الأول ٢٠١٩.
- أسماء السيد إبراهيم البيه، منهج الإفتاء عند الشيخ جاد الحق علي جاد الحق (شيخ الأزهر الأسبق) ، مجلة كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر (طنطا)، العدد الخامس والثلاثون، الجزء الأول، آذار ٢٠٢٠.
- خالد راتب، التراث والتجديد والتداول الحضاري، "الأزهر"، ٦ تشرين الأول ٢٠١٩.
- شوقي علام، تفكيك الفكر المتطرف: الخطأ في فهم القواعد الفقهيّة، "الأزهر"، أيلول ٢٠١٨.
- شوقي علام، نحو تفكيك الفكر المتطرف: الخلل في فهم القرآن الكريم، "الأزهر"، آب ٢٠١٧.
- عباس شومان، الجديد في مؤتمر التجديد: الأمن المجتمعي ضرورة تنمية، "الأزهر"، تشرين الأول ٢٠٢٠.

- عبد الرحمن أبو عامر عبد السلام، من الجوانب الدعوية عند الامام جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر، مجلة كلية الشريعة والقانون/ جامعة الأزهر (طنطا)، العدد الحادي والثلاثون، الجزء الثالث، حزيران ٢٠١٦.
- عبد الرحمن خلدون، الجنرال والامام: بين السياسي والطيب من يحسم المواجهة؟، المعهد المصري للدراسات، سلسلة تقارير سياسية، استنبول، ٣ أيلول ٢٠٢١.
- عبد المنعم فؤاد، الإسلام وجماعات العنف، "الأزهر" (مجلة)، أيلول ٢٠١٩.
- عبد المنعم فؤاد، موانع التكفير كما يصورها الإسلام، "الأزهر"، تشرين الأول ٢٠٢٠.
- محي الدين عفيف، دور المجتمع في دعم استقرار الوطن "الأزهر" (مجلة) القاهرة، آب ٢٠١٧.
- محيي الدين عفيفي، انتصارات العاشر من رمضان ووعي الأجيال، "الأزهر"، تموز ٢٠١٧.
- معوض عوض إبراهيم، القوة مع الاعتدال عدل ورحمة، "الأزهر"، نيسان ٢٠١٧.
- معوض عوض إبراهيم، نحو وسطية إسلامية جامعة، "الأزهر" آب ٢٠١٧.

٦) البحوث باللغة الإنكليزية:

- Ahmed M. Amin, Analyzing Al-Azhar's role in Egyptian Politics, "Siyasal: journal of Political Sciences" (Istanbul) Vol.29, No.1, March 2020.
- Gianluca P. Parolin, Al-Azhar on Fundamental Freedoms, Islam christiana, No.38, 2012.
- Ismail Neuman Telci, Positions of social actors in the Egyptian revolution: A micro level analysis, journal of inquiries, Vol.6, 2012.
- Sami Al-Daghistani, governing political islam: an "islamistphobic" Discourse in Egypt, Journal of Arabic and Islamic studies, (Oslo: Norway), No.21, 2021.

- Tamir Moustafa, Conflict and Cooperation between the state and religious institution in Contemporary Egypt, International Journal of middle east studies (USA), No.32, 2000.

(٧) مواقع الانترنت

- Haithem Hammad, Al-Azhar and the implementation of human rights in Egypt, <https://auislandora.wrlc.org/islandora/object/1213>.
- احمد عبد السلام، المؤسسة الدينية وإدارة الدولة / المجتمع، قراءة في وثائق الأزهر، ١٥ أيلول ٢٠١٥. <https://researchgate.net/publication/290428572>
- احمد مرسي وناثان براون، الأزهر يخطو نحو الاستقلالية والنفوذ في مصر، مركز كارنيغي <https://carnegie-mec.org/2013/11/13/ar-pub-5359>
- شريف امين، شيخ الأزهر والثورة والانقلاب والتنازع مع السيسي، ١٤ آيار ٢٠١٧ <http://www.alaraby.co.uk>
- محمد سيد طنطاوي، ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org>
- معهد العربية للدراسات، الأزهر وثورة ٢٥ يناير رصد توثيقي وقراءة موضوعية، <https://alarabiya.net/2012/10/15>
- ناثان براون، ميشيل دن، من سيتحدث باسم الإسلام في مصر ومن سيستمع؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. <https://carnegie-mec.org/2022/01/05/ar-pub-86116>

(٨) الصحف:

- الاتحاد "فلسطين"، ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٣.
- الاتحاد (فلسطين)، ٢٢ آب ١٩٩٤.
- الاتحاد (فلسطين)، ٢٢ آيار ١٩٩٥.
- الاتحاد (فلسطين)، ٦ شباط ١٩٩٥.
- الاتحاد (فلسطين) ٢٧ آيار ١٩٩٦.
- الاتحاد (فلسطين)، ٢٩ آيار ١٩٩٧.

- الاتحاد (فلسطين)، ٢٤ تموز ١٩٩٧.
- الاتحاد (فلسطين)، ٢٣ آذار ١٩٩٨.
- (٩) الجريدة الرسمية:
- الجريدة الرسمية، العدد ١٥٣، ١٠ تموز ١٩٦١.
- الجريدة الرسمية، العدد ١٢، ٢٥ آذار ١٩٨٢.
- الجريدة الرسمية، العدد ٣٦، ٩ أيلول ١٩٨٢.
- الجريدة الرسمية، العدد (١١) (تابع)، ١٦ آذار ١٩٨٩.
- الجريدة الرسمية، العدد ١٤، ٤ نيسان ١٩٩٦.
- الجريدة الرسمية، العدد ١٦ تابع (ب)، ١٩ نيسان ٢٠٠٧.
- الجريدة الرسمية، العدد ١١ (مكرر)، ٢٠ آذار ٢٠١٠.
- الجريدة الرسمية، العدد (٣) تابع، ١٩ كانون الثاني ٢٠١٢.
- الجريدة الرسمية، العدد ٤١ مكرر (ب)، ٢٥ كانون الأول ٢٠١٢.
- الجريدة الرسمية، العدد ٣ مكرر (أ)، ١٨ كانون الثاني ٢٠١٤.
- الجريدة الرسمية، العدد ٤٢ مكرر (أ)، ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٤.
- الجريدة الرسمية، العدد ٤٥، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٤.
- الجريدة الرسمية، العدد ٣٦، ٤ أيلول ٢٠١٤.
- الجريدة الرسمية، العدد ٢٧، ٢ تموز ٢٠١٥.
- الجريدة الرسمية، العدد ٤٨، ٢ كانون الأول ٢٠١٧.
- الجريدة الرسمية، العدد ٤٩، ٧ كانون الأول ٢٠١٧.
- الجريدة الرسمية، العدد ١٠، ٧ آذار ٢٠١٩.

